



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

أثر الملكية الأجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق
المالية

**The Impact of Foreign and Domestic Ownership on Profitability of
Banks Listed on Amman Stock-Exchange**

إعداد

صهيب محمد سليمان الخزاعلة

إشراف

الدكتور أحمد سالم الخزعلي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول 2018/2019

تفويض

أنا الطالب: صهيب محمد سليمان الخزاعلة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: صهيب محمد سليمان الخزاعلة

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : صهيب محمد سليمان الخزاعلة

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية التخصص: التمويل والمصارف

أُعلنُ بأنّي قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد

رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الملكية الأجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة

على بورصة عمان للأوراق المالية

The Impact of Foreign and Domestic Ownership on Profitability of Banks Listed on Amman Stock-Exchange

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي/ أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة :

أثر الملكية الأجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة

على بورصة عمان للأوراق المالية

**The Impact of Foreign and Domestic Ownership on Profitability of Banks
Listed on Amman Stock -Exchange**

وأُجيزت بتاريخ: 22 / 10 / 2018م

التوقيع أعضاء لجنة المناقشة

د. أحمد سالم الخزعلي (مشرفاً رئيسياً)

د. غازي عبدالمجيد الرقيبات (عضواً)

د. محمود علي الجرادات (عضواً)

د. خالد لافي النيف (عضواً خارجياً)

الإهداء

إلى الذين وصلوا العطاء لي دون مقابل أساتذتي الأفاضل
إلى أصدقائي..

إلى موظفي مكتبة جامعة آل البيت، وموظفي عمادة البحث العلمي لسعة صدورهم ولطف معاملتهم، وإلى
العاملين في عمادة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمته وجلاله، وله الشكر شكرا يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة وأزكى السلام على الأنبياء الطاهرين الطيبين الغر الميامين، أما بعد.

يمني علي واجب الوفاء والاعتراف بالفضل أن أسجل جزيل شكري وعظيم امتناني إلى:

الدكتور أحمد سالم الخزعلي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما بذله من جهد مخلص وتعاون صادق، ورعاية وحسن توجيه، ولما أبداه من خلق أخوي عال ونبيل جعل ملاحظاته القيمة وتوجيهاته ونصائحه السديدة أبلغ الأثر في إعداد هذه الأطروحة بشكلها ومضمونها الحاليين، فله مني خالص التقدير والاحترام .

لجنة المناقشة الكريمة لما بذلوه من جهد في قراءة ومناقشة هذه الأطروحة، وإرشادهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم العلمية القيمة لإثرائها ورفع مستواها العلمي.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة آل البيت

جميع المسؤولين والموظفين على تعاونهم وحسن تعاملهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين””””

الباحث

قائمة المحتويات

ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص
ل	ABSTRACT
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	المقدمة :
2	2- مشكلة الدراسة
4	3 - أهمية الدراسة:
5	4- أهداف الدراسة:
5	5- فرضيات الدراسة:
7	6- منهجية الدراسة:
8	7- نماذج الدراسة :
8	8- التعريفات الإجرائية:
10	9 - مجتمع وعينة وحدود الدراسة
10	10. الدراسات السابقة.

19.....	الفصل الثاني الملكية الأجنبية والملكية المحلية
19.....	المبحث الأول: نشأة هيكل الملكية وتطورها ونظرياتها
29.....	المبحث الثاني: أقسام الملكية وأنواعها
36.....	الفصل الثالث ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان
36.....	تمهيد.....
36.....	المبحث الأول : مفهوم الأداء، وأهميته وأهدافه
44.....	المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك وأهميته
47.....	المبحث الثالث: مؤشرات الربحية في البنوك
48.....	المبحث الرابع: معدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة
53.....	الفصل الرابع التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
53.....	المبحث الأول : منهجية الدراسة
57.....	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
67.....	المبحث الثالث: مناقشة النتائج
70.....	المبحث الرابع: النتائج والتوصيات
71.....	قائمة المراجع
81.....	الملاحق

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول
1	نسب الملكية الأجنبية والمحلية في البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003 - 2017)
2	تصنيف العائد على الأصول حسب الفئات التي وضعتها المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) يتناسب مع الدول النامية
3	معدل العائد على الموجودات للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (2003 - 2017)
4	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
5	نتائج اختبار سكون البواقي
6	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة
7	نتائج اختبار Husman بين المتغيرات التابعة
8	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرات التابعة
9	نتائج اختبار Husman بين المتغيرات المستقلة
10	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرات التابعة

قائمة الملاحق

عنوان الملحق
البنوك المدرجة في بورصة عمان.

أثر الملكية الأجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق المالية

إعداد الطالب:

صهيب محمد سليمان الخزاعلة

إشراف:

الدكتور: أحمد سالم الخزعلي

تاريخ المناقشة: 2018 /10/ 22

الملخص

تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع نسبة ملكية الأجانب في البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق المالية وانخفاض معدل العائد على الموجودات (كمؤشر للربحية) في هذه البنوك. وهدفت الدراسة إلى بيان أثر نسبة كل من الملكية الأجنبية والملكية المحلية على ربحية البنوك، وتكونت عينة الدراسة من البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PDM) Panel Data Method ، وقد تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك (عينة الدراسة) خلال الفترة الممتدة من (2003- 2017) .

وبينت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية المحلية على الربحية والمتمثلة بالعائد على الأصول في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على الربحية والمتمثلة بالعائد على الأصول في المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، كما توصلت إلى وجود أثر للملكية الأجنبية والملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والمتمثلة بالعائد على الأصول.

وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة اهتمام البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالملكية المحلية لانعكاسها الإيجابي على الربحية، وإعادة النظر في سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي بسبب انعكاسها السلبي على الربحية في البنوك وتحفيز الاستثمار المحلي.

الكلمات المفتاحية: الملكية الأجنبية والمحلية، الربحية، البنوك المدرجة في بورصة عمان.

The Impact of Foreign and Domestic Ownership on Profitability of Banks Listed on
Amman Stock -Exchange

A Master Thesis By

Suhaib Al-Khazaalah

Supervisor:

Dr. AHMAD SALIM AL-KHAZALI

Department of Finance and Banking, Al al-Bayt University, 2018

ABSTRACT

The problem of this study was high percentage of ownership of foreigners in Banks Listed on Amman Stock -Exchange (ASE) and the low rate of return on assets (as an indicator of profitability) in these banks. In order to achieve the targets of this study, the researcher used the Panel Data Method (PDM). Data were collected from the reality of the annual financial reports issued by Banks Listed on ASE (sample of study) for the period (2003-2017).

The results of the study showed that there is a significant effect of foreign ownership and domestic ownership on profitability of banks, and there is a negative significant effect of foreign ownership on profitability of banks, it also found that there is a positive significant effect of domestic ownership on profitability of banks.

In the light of previous results, the study concluded with a number of recommendations, the most important of which is : Banks listed on ASE need to give attention to local ownership for the positive reflection on profitability, and revise policies that encourage foreign investment because of its negative impact on profitability in banks and stimulate domestic investment.

Key Words: Foreign and Domestic Ownership, Profitability, Banks Listed on Amman Stock -Exchange.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

يعتبر نمط هيكل الملكية من المحددات الهامة لدور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة، حيث ان انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات أدى إلى سعي الملاك لوضع الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الرقابة الفاعلة على سلوكيات المدراء ومراقبة أدائهم بما يحقق المصالح لجميع أطراف العلاقة.

وباختلاف هذه الأطراف فان اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات المالية والإدارية تختلف، حيث أن المجموعات المكونة لهيكل ملكية الشركة تسعى إلى تحقيق مصالح وأهداف ليست بالضرورة أن تكون متجانسة فيما بينها، فقد يمتلك طرف معين جزءاً مرتفعاً من الملكية، مما يجعله في موقف قوي مقارنة مع الأطراف الأخرى ذات الملكية القليلة من حملة الأسهم (Chau and Gary, 2010, p:96).

يعتمد تركيز الملكية أو تشتتها على مقدار ما يملكه كل طرف من مجموعات المستثمرين، فقد يكون تركيز الملكية بيد مؤسسة أو مؤسسات أو بأيدي أفراد، وقد يتركز بأيدي عائلة معينة، وان تركيز الملكية في أيدي محدودة من الملاك يثير النزاعات بين كبار المستثمرين وباقي المستثمرين الخارجيين، حيث ان كبار المساهمين والذين هم يقدمون رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم يسعون إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وفي المقابل يمكنهم التأثير على المدراء لتبني السياسات التي تتوافق مع مصالحهم وبالتالي التأثير السلبي على ربحية الشركة بشكل عام (Cheung, et al. 2005, p:512).

وقد يكون كبار المستثمرين هم من المستثمرين الأجانب وهذا النوع من الملكية قد يؤثر في قرارات الشركة وعملها من خلال استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والحصول على مصادر تمويل قليلة التكلفة، كما انها قد توفر الخبرة في مجال إدارة المخاطر وتوفر مستوى أفضل من الضبط والحاكمة وقوة المنافسة وبالتالي التأثير على كفاءة الأداء. وقد تعزز الملكية الأجنبية رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على الأرباح قصيرة الأجل، لغرض استرداد رأس المال المستثمر من قبله، وبالتالي التأثير على الإدارة التنفيذية لتحقيق مصلحته الشخصية بغض النظر عن مصلحة الأطراف الأخرى .

ولما تتمتع به بيئة الأعمال في الأردن من مقومات جاذبة وملائمة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وما تمنحه من تسهيلات وإصلاحات تشريعية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال قانون تشجيع الاستثمار والذي أزال الحواجز أمام تملك الأجانب وسمح لهم بالتملك الكامل لأي مشروع في معظم قطاعات الاقتصاد الأردني ومنها القطاع المصرفي، نجد ارتفاع نسبة ملكية الأجانب في القطاع المصرفي الأردني.

لذلك ستسلط هذه الدراسة الضوء على الملكية الأجنبية والمحلية في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وقياس أثرها على ربحية هذه البنوك.

2- مشكلة الدراسة

يعتبر هيكل الملكية أحد الأدوات المهمة التي من شأنها التأثير على العديد من جوانب أداء البنوك، وباختلاف الأفراد أو المجموعات المالكة لحصص رأس المال في البنك فان اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات المالية والإدارية تختلف، حيث أن مصالح وأهداف هذه المجموعات المكونة لهيكل ملكية البنك سواء كانت أجنبية أو محلية ليس بالضرورة أن تكون متجانسة فيما بينها، وقد يسعى المساهمون المهيمون بتوجيه موارد البنك إلى مصالحهم الخاصة، ويبقى القدر اليسير للأقلية من المساهمين والمودعين (الشاهد، 2018، ص:448).

ومن خلال مراجعة التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2003 - 2017) ، تبين أن هناك ارتفاعا ملحوظا في نسبة الأسهم المملوكة من قبل غير الأردنيين (الأجنبي)، حيث ارتفعت هذه النسبة من (49,8%) عام 2003م وبقيت ترتفع تدريجيا حتى بلغت ما نسبته (60,2%) عام 2017م، علما بأنها بلغت في المتوسط (57,65%) خلال تلك الفترة، كما تبين ان هناك تراجعاً تدريجياً في معدل العائد على الموجودات (كمؤشر للربحية) من (2%) عام 2005م ليصل إلى (1.05%) عام 2017م.

وانطلاقاً من أهمية الأرباح في البنوك وأثرها على القرار الاقتصادي وعلى كفاءة القطاع المصرفي بشكل عام، وأثر متغيرات هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية الأجنبية والملكية المحلية) على أداء البنوك ونتائج أعمالها وذلك انطلاقاً من أثر طبيعة هيكل الملكية على سياسات هذه البنوك وتوجهات وسيطرة المديرين وتصرفاتهم ، تولد لدى الباحث ضرورة دراسة هيكل الملكية في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقياس أثرها على ربحية تلك البنوك.

ويمكن مناقشة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

السؤال الرئيس : هل يوجد أثر لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لنسبة الملكية الأجنبية(الحصص المملوكة من أجنبي) على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر لنسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؟

3 - أهمية الدراسة:

تبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الذي ستتناوله هذه الدراسة، ألا وهو القطاع المصرفي، والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الهامة والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبسبب التطور الكمي والنوعي الذي شهدته البنوك في الأردن ظهرت بعض الإشكاليات التي تواجهها هذه البنوك بخصوص اتخاذ القرارات بسبب تضارب المصالح والإخلال بمبدأ المساواة بين المساهمين، لذلك بات موضوع هيكل الملكية يحظى باهتمام صانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي لما له من أهمية كأحد الآليات الهامة في السيطرة على تكاليف الوكالة وتنظيم العلاقة بين الإدارة والملاك، ومعرفة انعكاس اختلاف هيكل الملكية في اختلاف أدوار ومهام الإدارة والقرارات التي تتخذها حيث إنها القائمة على إدارة وتنظيم أعمال البنوك .

وبسبب التزايد المستمر لملكية الأجانب في القطاع المصرفي الأردني بسبب حزمة قوانين تشجيع الاستثمار التي أطلقها الأردن في الفترة الأخيرة، تكمن أهمية هذه الدراسة في طبيعة المشكلة التي سيتم بحثها وبحث عناصرها من خلال التعرف على أثر هيكل الملكية من خلال تحليل وبيان أثر عنصر تركيز الملكية وطبيعة المالكين سواء كانت ملكية أجنبية والتي تشكل النسبة الأعلى أو ملكية محلية، على ربحية هذه البنوك وقياس قدرتها على ضبط القرارات المالية بشكل عام، والقرارات المتعلقة بالاستثمار بشكل خاص، وبالتالي تحقيق العوائد المتوقعة أو المخطط لها.

4- أهداف الدراسة:

انسجاماً مع مشكلة الدراسة ولبيان اتجاه أثر كل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية على ربحية هذه البنوك (معدل العائد على الأصول) خلال الفترة (2003- 2017)، تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1. بيان المكونات الأساسية لهيكل الملكية في البنوك الأردنية وتوزيعاتها المختلفة وعناصر التركيز فيها والقوى المسيطرة عليها.
2. التعرف على اتجاه أثر كل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .
3. التوصل لعدد من الاستنتاجات والتوصيات لفوائد الالتزام بالمبادئ والتعليمات المتعلقة بهيكل الملكية (الملكية الأجنبية والمحلية) مما يساعد الملاك في وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لتحقيق الرقابة الفعالة على سلوكيات التنفيذيين ومراقبة أدائهم بما يحقق المصالح لجميع الأطراف.

5- فرضيات الدراسة:

من خلال التحليل لأهداف ومشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية :

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

6- منهجية الدراسة:

أولاً: منهج الدراسة :

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى النتائج اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في بعض جوانب الدراسة من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بهيكل الملكية المتمثلة (بالملكية الأجنبية والملكية المحلية) وربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والمنهج التحليلي من جهة ثانية من خلال اختبار الفرضيات.

ثانياً: مصادر جمع البيانات

1. المصادر الأولية والثانوية :

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية والاقتصاد والإدارة إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ولتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على التقارير السنوية والإحصائية الصادرة عن البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (عينة الدراسة) وذلك للفترة من عام (2003-2017) .

ثالثاً - الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات .

ومن أجل تقدير "أثر كل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان" استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data ، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect في النموذجين اعتماداً على اختبار Hausman.

7- نماذج الدراسة :

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Fowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Dowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن: Where is

Profit الربحية وتقاس بالعائد على الأصول :

Dowit الملكية المحلية:

Fowit الملكية الأجنبية :

ϵ_{it} حد الخطأ:

8- التعريفات الإجرائية:

تقوم الدراسة على المتغيرات الآتية :

المتغير التابع: وهو ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وسيتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA): وتم احتساب هذا المعدل بقسمة العائد المتمثل في صافي أرباح العام المنتهي على الأصول متمثلة بإجمالي الموجودات، وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية (الحنيطي، والملاحيم، 2016، ص:775) :

معدل العائد على الأصول = (صافي أرباح السنة المنتهية) * 100%

إجمالي الموجودات .

المتغيرات المستقلة :

وتشمل ما يلي:

أ . نسبة الملكية الأجنبية (Foreign Ownership Ratio): تمثل عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الأجانب (غير الأردنيين) منسوبة إلى إجمالي عدد الأسهم، وسيتم التعبير عنها بنسبة مئوية من المجموع الكلي لأسهم البنك من خلال المعادلة الآتية (Jong & Moo ,2014,p:8):

نسبة الملكية الأجنبية = إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الأجانب

إجمالي أسهم البنك

ب. نسبة الملكية المحلية (Domestic Ownership Ratio) : تمثل عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الأردنيين منسوبة إلى إجمالي عدد الأسهم، وسيتم التعبير عنها بنسبة مئوية من المجموع الكلي لأسهم البنك من خلال المعادلة الآتية (Jong & Moo ,2014,p:8):

نسبة الملكية المحلية = إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الأردنيين

إجمالي أسهم البنك

9 - مجتمع وعينة وحدود الدراسة

أ. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها 15 بنكا، ملحق (رقم 1).

ب. عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها 14 بنكا، حيث تم استثناء بنك الأردن دبي الإسلامي (صفوة) لحدثة تأسيسه حيث باشر أعماله عام 2010 م .

ج. حدود الدراسة الزمنية: تم إعداد الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017.

10. الدراسات السابقة.

أولاً: -الدراسات باللغة العربية:

1 . العمري، حسن(2018)، الاستثمار الأجنبي وتأثيره على تقييم الأداء :

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي على مؤشرات الأداء للشركات الأردنية المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة (1995 – 2014)، تمثلت متغيرات مؤشرات الأداء في (حجم تداول الأسهم والسندات، الرقم القياسي لأسعار الأسهم، والقيمة السوقية) وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي في الأردن على حجم تداول الأسهم والسندات، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي في الأردن على الرقم القياسي لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي، وتوصلت أيضا إلى وجود اثر إيجابي وبدلالة إحصائية لحجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن على القيمة السوقية للشركات الأردنية المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، وتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي في السوق وذلك لتأثيره الإيجابي على مؤشرات الأداء بشكل عام مما يساعد على بناء سوق قوي وذو كفاءة.

2. شقور، (2016)، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح " دراسة تطبيقية" على الفنادق المدرجة في بورصة عمان " :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وتحليل أثر هيكل الملكية فيها، ولتحقيق هذا الهدف، تم قياس هيكل الملكية من خلال أربعة متغيرات، هي: الملكية المؤسسية والملكية العائلية وملكية المواطنين وتركيز الملكية. وتكونت عينة الدراسة من جميع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2007 - 2012) وبالبالغ عددها أحد عشر فندقاً. تم استخدام برنامج (E- VEWS) لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، ومماذج الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد بطريقة (OLS).

وأهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان منخفضة، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح 33%، كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية وزيادة تشتت الملكية وعدم تركيزها يخفض من درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لنسبة الملكية العائلية ونسبة ملكية المواطنين على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

3. عناسوة وآخرون (2016). هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر هيكل الملكية (الملكية الأجنبية والملكية المحلية) في الشركات المدرجة في بورصة البحرين، ودوره في تخفيض الوكالة، حيث تم الاعتماد على البيانات الطولية لواحد وثلاثين شركة لسلسلة زمنية خلال الفترة (2002 - 2014).

توصلت الدراسة إلى أن معظم مكونات هيكل الملكية تؤدي دورا سلبيا في تكاليف الوكالة في الشركات المدرجة في بورصة البحرين، ووجود علاقة سلبية للملكية الأجنبية في تخفيض تكاليف الوكالة حيث أن نسبة الانتفاع من الأصول هي أفضل في الشركات ذات الملكية الأجنبية المنخفضة، وبالتالي تكاليف وكالة أقل، بسبب بعدهم الجغرافي وانخفاض ما يمتلكون من أدوات رقابية على أعمال الإدارة، واهتمامهم فقط بجني الأرباح.

أوصت الدراسة بضرورة تناول موضوع الدراسة في بيئات أخرى ، كأن يتم تطبيق الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي، أو البحث عن العوامل الأخرى المؤثرة في تكاليف الوكالة، مثل حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح.

4. حمدان وآخرون (2012)، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء المصارف الأردنية، دراسة تحليلية للفترة (2003-2008):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وكذلك اختبار أثرها على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والانحدار اللوجستي لبيانات عينة مكونة من خمسة عشر مصرفا للفترة 2003-2008.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية لهيكل الملكية على الاستثمار في البرمجيات والأجهزة وأجهزة الصراف الآلي، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية على القيمة السوقية المضافة والعائد على السهم العادي والعائد على الأصول للمصارف الأردنية، وتوصلت كذلك إلى أن ارتفاع الملكية الأجنبية يساعد على تحسين مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

أوصت الدراسة، بضرورة قيام السوق المالية الأردنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي، لما له من دور في استقطاب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تحسين أداء المصارف.

5. أبو زر (2011)، أثر هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء الشركات (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية المتمثل في (ملكية الحكومة، ملكية الإدارة، ملكية المؤسسات، الملكية الأجنبية، وتركز الملكية) على الأداء المالي المتمثل في (العائد على الاستثمار، العائد على الملكية، والعائد على السهم) للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 74 شركة، وكذلك بيان اثر التجارة الإلكترونية والمتغيرات الرقابية على أداء تلك الشركات، حيث تم توزيع استبانة لكل شركة .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية على الأداء المالي لتلك الشركات، بينما أظهرت وجود علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية والمتغيرات الرقابية المتمثلة بالحجم والرفع المالي على الأداء المالي لتلك الشركات.

6. مؤسسة تعزيز التنمية المستقلة (2010)، هل الملكية الأجنبية في التمويل الأصغر تتعارض مع التنمية المحلية ؟:

هدفت الدراسة إلى تحليل اثر الملكية الأجنبية على التمويل الأصغر والتنمية المحلية ، شملت عينة الدراسة 39 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر خلال الفترة (2002 – 2007) في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشرق اسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط، وتم استخدام أسلوب الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة المال الأجنبي في مؤسسات التمويل الأصغر حيث بلغت 384%، وان مؤسسات التمويل الأصغر استفادت من موارد التمويل والخبرات من الملكية الأجنبية، كما توصلت إلى عدم قم قدرة المستثمرين الأجانب على التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وتوصلت كذلك تعارض مصالح أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين الدوليين مع مصالح مؤسسات التمويل الأصغر، ومن النتائج أيضا انه قد تؤدي الملكية الأجنبية إلى ضعف بنية المشروعات المحلية.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الملكية المحلية لأن عائدات الاستثمار المحلي تبقى في البلاد وتسهم في تكوين الثروة، وضرورة اتخاذ الملكية المحلية قرارات تتماشى مع الواقع المحلي ومصالح العملاء.

1. Zaroug Osman (2015) The Impact of Foreign ownership on commercial bank's efficiency: A case of Oman:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر الملكية الأجنبية على فعالية البنوك التجارية العمانية وذلك من خلال اختبار أثر الملكية الأجنبية (البنوك التي تملك 50% أو أكثر) على الأداء المالي للقطاع المصرفي العماني، ومقارنة الأداء المحلي والأداء الأجنبي لهذه البنوك خلال الفترة (2008 - 2013)، وتكونت عينة الدراسة من ستة عشر بنك تجاري منها تسعة بنوك ذات ملكية أجنبية، وتم استثناء البنوك الإسلامية من الدراسة. ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد بطريقة (OLS).

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج منها: أن أداء البنوك الأجنبية أفضل من أداء البنوك المحلية وبدلالة إحصائية على السيولة كفاية رأس المال، ولكن لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أثر الملكية الأجنبية والمحلية على السيولة، كما توصلت إلى أن أداء البنوك المحلية أفضل من أداء البنوك الأجنبية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية). أن الأداء المالي يقدم مؤشرات لمدرء البنوك، والمستثمرين، والمالكين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، أن البنوك الأجنبية أفضل أداء من المحلية من حيث السيولة وكفاءة رأس المال.

أوصت الدراسة ضرورة اهتمام البنك المركزي العماني بهيكل الملكية لما لها من أثر على الأداء المالي للبنوك، وكمؤشرات لمدرء البنوك والمستثمرين والمالكين لاتخاذ قراراتهم.

2. Jong Moo Jay & Moo Sung Kim (2014) The Effect t of Domestic and Foreign Institutional Ownership on Corporate Transparency in the Presence of Control Benefit :

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من الملكية المحلية والملكية الأجنبية على درجة الإفصاح المؤسسي في الشركات، تم اجراء الاختبار على عينة من الشركات في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2001 - 2007). ولاختبارات فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى واختبارات جرانجر السببية (Granger causality tests).

توصلت الدراسة إلى أن وجود الملكية الأجنبية له أثر إيجابي وبدلالة إحصائية على درجة الإفصاح المؤسسي، بينما كانت الملكية المحلية ذات أثر على الإفصاح ولكن بدون دلالة إحصائية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين الأجانب يتفاعلون مع درجة الإفصاح في الشركات والأسواق بعكس المستثمرين المحليين حيث يتفاعلون مع درجة تخفيض مستوى الإفصاح في الشركات ومع زيادته في الأسواق. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتركز الملكية الأجنبية في الشركات لأن المستثمرين الأجانب يراقبون الإدارة لتعزيز الإفصاح لحماية مصالح المساهمين.

3. Ruth Tacneng (2013). The Impact of minority Foreign ownership and controlling shareholders on bank Risk and Performance: Evidence from an Emerging Economy:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر ملكية الأجانب على سلوك الأخذ بالمخاطر والأداء للبنوك المحلية في الأقطار التي تفرض قيودا على الملكية الأجنبية، حيث تم اختبار أثر وجود الملكية الأجنبية ومستواها، وحق التصويت على سلوك البنوك المحلية في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة. ولاختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الحدود العشوائية (SFA) والسلاسل الزمنية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه بالمقارنة بين البنوك ذات الملكية المحلية الكاملة والبنوك ذات الملكية الأجنبية، تبين ان البنوك ذات الملكية الأجنبية لديها محفظة قروض ذات نوعية جيدة، ومستوى منخفض من الإقراض الداخلي، وان زيادة حقوق التصويت الأجنبي (الملكية الأجنبية) يزيد من عوائد تعديل المخاطر ويخفض مخاطر التعثر، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة على الأداء.

أوصت الدراسة بضرورة التخفيف من القيود التي تحد من مساهمة الأجانب في ملكية البنوك الفلبينية، حيث ان هناك فوائد لتحسين الأداء وتخفيف المخاطر يمكن الحصول عليها من مساهمة الأقلية الأجنبية في البنوك المحلية الفلبينية.

4. Jordi Moreno et,al., (2011). Bank Ownership and Efficiency in The New EU Members :

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل ملكية البنوك (الملكية الأجنبية والملكية المحلية) على الأداء البنكي في البلدان التي جربت عملية التكامل الأوروبي بحددة، حيث تم استخدام منهج النظرية الإفتراضية العشوائية (SFA)، وتكونت عينة الدراسة من 226 بنك من 12 دولة خلال الفترة (2000م - 2008م). تم اختبار الفرضيات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PDM).

توصلت الدراسة إنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مختلف الأنواع من الملكية الخاصة (كمحددات للأداء البنكي في هذه الدول) من خلال استجواب المالكين ذات الصلة، كما أن الدراسة لم تجد ما يشير إلى أن الملكية الأجنبية أكثر فعالية على الأداء البنكي من الملكية المحلية، وهذه النتيجة ناقضت التصور العام بأن مستوى الأداء العالمي مرتبط بالملكية الأجنبية، ومن النتائج أيضا أن الملكية الخاصة ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء البنكي، وأن مستوى الأداء العالي في البنوك تم تحقيقه من خلال الملكية المحلية.

أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المعنيين بهيكل الملكية وإعطاء الأولوية للملكية المحلية لدورها في تحسين الأداء، وضرورة مراقبة الملكيات الأجنبية التي أصبحت عبء على مستوى الأداء لهذه البنوك .

5. Joseph Nellis & David Parker (2011). The Effect of Ownership on Bank Efficiency in Latin America:

هدفت الدراسة إلى اختبار دور الملكية الأجنبية والمحلية وملكية الدولة والقطاع الخاص على أداء البنوك في أمريكا اللاتينية، باستخدام النسبة المالية والاقتصادية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد عام 2001 ، وتكونت عينة الدراسة من عشرين دولة في أمريكا اللاتينية. تم اجراء الدراسة عام 2001م وذلك بعد ان عملت العديد من البلدان على خصخصة القطاع البنكي وشجعت على الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة. ولاختبار الفرضيات تم استخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) وفماذج الانحدار.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن هناك اختلافات قليلة في الأداء بين الملكية الحكومية والخاصة وبين الملكية الأجنبية والملكية المحلية وذلك بسبب الإختلاف في البلدان، كما توصلت إلى أن ملكية القطاع الخاص لم تكن ذات أداء أعلى من القطاع الحكومي في أمريكا اللاتينية، وأن الملكية الأجنبية لم تكن ذات أداء أفضل من الملكية المحلية، ومن النتائج أيضا أن الإختلاف في الأداء قد يعود إلى القيود المحلية والبيئة الاقتصادية التي يتعامل فيها البنك، وان تحسين الأداء لا يرتبط بتغيير الملكية.

6. Sytse Douma et.al ,(2006). Foreign and Domestic ownership, Business Group and Firm performance: evidence from A large Emerging Market :

هدفت الدراسة إلى تحليل اختبار تأثير هيكل الملكية على أداء الشركات في السوق الناشئة في الهند، وركزت الدراسة على اختبار أثر كل من الملكية الأجنبية والملكية المحلية، وتكونت عينة الدراسة من أكثر من الف شركة هندية. تم اختبار الفرضيات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PDM).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : وجود أثر إيجابي للملكية الأجنبية التي تمثلت بملكية الشركات وبدلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول ، لكن لم يكن بدلالة إحصائية بالنسبة للملكية الأجنبية في حال ملكية المؤسسات المالية وذلك لانخفاض هذه الملكية مقارنة مع ملكية الشركات وبالتالي انخفاض الحافز لبذل الجهد والوقت لمراقبة الأداء، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية للملكية المحلية على الأداء حيث الرقابة الفعالة من قبل كبار المساهمين المحليين.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام وزيادة ملكية كبار المساهمين المحليين في الشركات الهندية، وذلك لزيادة درجة انتمائهم إلى هذه الشركات وبالتالي بذل الجهد لمراقبة الأداء.

11- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة امتداداً لدراسات الباحثين السابقين التي تناولت أثر الملكية الأجنبية والمحلية على الأداء، وحسب علم الباحث بأن هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول قياس أثر الملكية الأجنبية والمحلية على أداء البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق المالية، حيث اشتملت عينة الدراسة على البنوك الإسلامية والتقليدية في الوقت الذي ركزت فيه أغلب الدراسات السابقة على دراسة أثر هيكل الملكية في المنظمات الصناعية والمصارف التقليدية، كما إن الدراسات السابقة ركزت على التنظير والأدبيات معتمدة على الاستبانة وخاصة الدراسات العربية.

الفصل الثاني

الملكية الأجنبية والملكية المحلية

المبحث الأول: نشأة هيكل الملكية وتطورها ونظرياتها

المطلب الأول: نشأة هيكل الملكية وتطورها التاريخي

ترجع بدايات الاهتمام بهيكل الملكية إلى طروحات آدم سميث (Adam Smith) في كتابه ثورة الأمم، والذي أشار فيه إلى المشاكل المحتملة بسبب إهمال المديرين لأموال المالكين واهتمامهم بمصالحهم الشخصية على حساب أهداف المؤسسة و مصالحها . (زكريا وأحمد، 2009، ص:347).

كما بدأ الاهتمام بهيكل الملكية قبل أكثر من نصف قرن إثر الانهيارات المالية التي حصلت في وول ستريت (Wall Street) عام 1929، مما أظهر الحاجة لنظام يخدم التوازن بين تطور المؤسسة و تطور المجتمع، حيث بدأ المهتمون بالبحث عن نظام جديد يخدم ويتوافق مع المؤسسة التي أخذت تكبر و تتطور و تستخدم المئات من العمال، و برؤوس أموال ضخمة، ومع مجتمع قوامه العمال و المستثمرون، الدائنون، (عبابنه، 2012، ص:322).

وفي عام 1932م ظهرت نظرية الوكالة على يد الأمريكيين Berle and Means حيث تطرقا في كتابهما " الشركة الحديثة والملكية الخاصة" إلى القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة ، بالإضافة إلى أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال والأمثل للموارد (طالب والمشهداني، 2011، ص: 27).

وفي عقد السبعينات (1970-1980) أصبح موضوع هيكل الملكية موضوعا رئيسا في مختلف دول العالم، فسلطت الأضواء على الحاجة لحماية جمهور المساهمين و خاصة الأقلية منهم، و تمكينهم من ممارسة حقوقهم في الملكية و زيادة الربحية لمساهماتهم، والتوسع بتحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة، كذلك المديرين التنفيذيين، ورسم إطار مسؤوليتهم القانونية تجاه المؤسسة والمساهمين وتعزيز ولائهم للمؤسسة (عبان، 2012، ص:322). وفي عام 1976م أطلق كل من جنسون ومكلينغ (Jensen and Meckling) ما يعرف بمعضلة الوكالة، حيث قاما بالتنبيه لاحتامية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وطالبا بإيجاد آليات وإبراز أهمية الحد والتقليل من المشاكل التي قد تحدث بسبب فصل الملكية عن الإدارة.

وفي عام 1985م تناول Williamson في نظريته تكاليف المعاملات العلاقات التي تربط بين جميع أطراف الشركة من دائنين وموردين وعمال ومسيرين (جاب الله، 2006، ص:2)

ومنذ منتصف عام 1989م برز قلق متزايد من جانب أصحاب المصالح Stakeholders إزاء أسلوب ممارسة السلطة في المؤسسات الحديثة، بسبب اتساع الهوة التي تفصل بين الملكية و الإدارة في هذه المؤسسات مما أدى إلى ظهور حوكمة المؤسسات (زكريا وأحمد، مرجع سابق، ص:350)، وفي أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين تعاضم الإهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والذي تناول في كثير من مبادئه موضوع هيكل الملكية للأسباب الآتية (الرحيلي، 2009، ص: 5-6):

الفصل بين الملكية و الإدارة و الرقابة على الأداء، وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء.

مراجعة و تعديل القوانين المتحكمة في أداء المؤسسة .

زيادة وعي مسؤولي الإدارة و أصحاب المصلحة، وتقويم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة. توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمؤسسة لمتابعة الأهداف التي تتفق و مصالح المؤسسة و المساهمين.

إمكانية مشاركة المساهمين و الموظفين و الدائنين و المقرضين وإضطلاعهم بدور المراقبين لأداء المؤسسة.

وخلال الفترة (1992 - 1998) تم تشكيل العديد من اللجان من قبل سوق لندن للأوراق المالية و مجلس التقارير المالية مثل لجنة Cadbury، و لجنة Greenbury، و لجنة Hample، والتي تضمنت جميعها تقارير تناولت الإفصاح عن العلاقة فيما بين الملاك و الإدارة، و دور مجلس الإدارة في الرقابة المالية (حماد، 2005، ص: 17-18).

وفي عام 1999م أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) مبادئ حاكمية الشركات، والتي تم مراجعتها عام 2004م وتعديلها لتصبح ستة مبادئ ركزت على ضمان حفظ حقوق جميع المساهمين، والمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، و ضمان دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة (OECD, 2004, p:3).

المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بالملكية

هناك عدة نظريات ظهرت لتعاجل مشكلة معينة داخل المؤسسات، ولهذه النظريات علاقة بهيكل الملكية في هذه المؤسسات، وأهم هذه النظريات هي: نظرية الوكالة، ونظرية حقوق الملكية، ونظرية أصحاب المصالح.

أولاً: نظرية الوكالة

نظرية الوكالة يمكن أن تفسر بأنها تعميم لنظرية حقوق الملكية، حيث تعد مقالات كلا من (Jensen & Meckling) جنسن ومكلين" سنة 1976 من أرست قواعد هذه النظرية والتي ظهرت نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق منفعته الذاتية ولو على حساب الأطراف الأخرى، حيث نشأت علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة، وعلاقة الوكالة بين المساهمين والدائنين (Jensen & Meckling, 1976, p:308).

ان نظرية الوكالة أثارَت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار الموكلة للمديرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، وحسب فرضيات هذه النظرية فان اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية والأهداف بين المديرين والمساهمين قد تؤدي إلى خلق صراع منفعة بين هذه الأطراف (عيشوش وواضح، 2012، ص:5).

إلا انه في بعض الحالات قد يستغل الوكيل الصلاحيات المخولة له من أجل القيام بأعمال لمصلحته الذاتية ، إذا فان انفصال الملكية عن الإدارة يزيد من احتمالية قيام الوكلاء في هذه المؤسسات باستخدام أموال الملاك أو حملة الأسهم في أنشطة استثمارية غير مرضية ولو على حساب مصلحة المساهمين، كما قد يفضل إعادة استثمار الأرباح وبالتالي تجنب أساليب الرقابة بما يملكه من معلومات واحتكارها واستغلالها لصالحه بحكم وضعه وسيطرته في المؤسسة.

إن مصدر مشكلة الوكالة هو عدم قدرة الأصيل على رقابة الوكيل وعدم تماثل المعلومات: حيث يتعرض الأصيل (المالك) إلى خسارة تنشأ عن أخلاق وتصرفات الوكيل وتخاذله وإهماله وعدم الاهتمام بتحقيق أهداف الموكل (الأصيل) المتمثلة بالعائد المطلوب وتعظيم الثروة، ويأتي ذلك بسبب عدم تمكن الأصيل من الرقابة الكافية والسيطرة على أعمال الوكيل، بالإضافة إلى استغلال الوكيل للمعلومات المتاحة له من خلال عمله، حيث يقوم بتظليل الموكل من خلال إخفاء بعض المعلومات المهمة عنه أو تزويده بمعلومات غير دقيقة (عبد العال، 2005، ص:68-69).

وينشأ عن مشكلة الوكالة بين الملاك والمديرين تضارب في المصالح والتي يجب العمل على تخفيضها والتقليل من آثارها، وأهم عناصر تضارب المصالح بين الطرفين هي تضارب الملاك مقابل الإدارة والتي تتعلق بمشكلة انفصال الملكية عن الإدارة، حيث عندما يتم إدارة الشركة من قبل ملاكها فإنهم سيقومون باتخاذ قرارات لصالح تعظيم منافعهم وتحقيق أرباحهم، وفي المقابل عندما يتم إدارة الشركة من قبل مدراء وتكون نسبة ملكيتهم قليلة في رأس مال الشركة فإنهم سيميلون إلى عدم بذل الجهد المناسب وسوف يعملون من خلال تصرفاتهم الانتهازية إلى تحقيق مصالحهم الذاتية وسيعملون من خلال هذه التصرفات الانتهازية بمحاولة زيادة ملكيتهم في رأس مال الشركة وذلك لتحقيق حصة تمكنهم من السيطرة على اتخاذ القرارات (بوخمخ، 2012، ص:21).

وتزداد حدة هذه المشكلة بازدياد درجة انفصال الملكية عن الإدارة، وبازدياد تباعد مصالح الطرفين، ويمكن حل مشكلة الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين الملاك والإدارة من خلال إعطاء اجر أو مكافأة للإدارة حيث يعتبر نظام المكافآت من أهم عنصر جذب الأفراد إلى داخل المؤسسة، وكذلك من خلال مراقبة تصرفات الإدارة عن قرب (عبدالعال، 2005، ص: 72).

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى تكلفة الوكالة والتي يتحملها الملاك بسبب إطلاق يد الإدارة في إدارة شؤون الشركة بصفتها وكيلا عنهم، حيث تقوم هذه الإدارة وفي كثير من الأحيان بالدخول في بعض الأنشطة الاستثمارية التي تعتقد بأنها تحقق أرباحا سريعة وفي المدى القصير، دون الأخذ بالاعتبار الآثار السلبية التي قد تنتج عن هذا الاستثمار في المدى الطويل (هندي، 2009، ص:14).

تنشأ مشكلة تكلفة الوكالة بين المالكين والمدراء (من غير المالكين) من خلال تضارب المصالح والتصرفات الانتهازية للمديرين، حيث يملك المدراء كافة المعلومات المتاحة عن الشركة من خلال ممارسته اليومية للأعمال في الشركة، وبالتالي سهولة حصوله على المعلومات وتوظيفها لخدمة وتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الملاك، وبالتالي قد يعمل على إخفاء بعض المعلومات الهامة ويفصح عن بعض المعلومات غي الهامة .

"إذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية، فإن عملية الانفصال تلك سوف تتسبب في وجود خلافات مما يؤدي إلى تحمل تكاليف وكالة " (عبدالعال،2005، ص: 68)، وتعمل هذه التكاليف على مراقبة المديرين وضبط تصرفاتهم اللامعقولة والانتهازية أحيانا أخرى، وتنشأ هذه التكاليف بين الأصيل والوكيل من خلال تضارب المصالح و التصرفات الانتهازية للمديرين والمتمثلة في عدم تماثل المعلومات بين الطرفين، "حيث تشير نظرية عدم تماثل المعلومات، أن إدارة المنشأة لديها معلومات عن مستقبل المنشأة أكثر مما لدى المستثمرين والمحللين الماليين خارج المنشأة " (عبدالعال،2005، مرجع سابق، ص: 77-78) ، بمعنى أن الوكيل يتوافر لديه كل المعلومات المتاحة عن المنشأة من واقع معاشته لها، ويستخدم تلك المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر.

وتبحث نظرية الوكالة في التكاليف الناشئة عن الاتفاقات المبرمة بين حاملي الأسهم (مساهمي الشركة) والوكلاء (المدراء) حيث يوجد الأنواع التالية من التكاليف (عبدالعال،2007، ص:72):

أ- تكاليف الإشراف والمراقبة : والتي يلتزم بها الأصيل(المساهمون) من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المديرين وأعضاء مجلس الإدارة لكشف وإمكانية منع تصرفاته من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.

ب - تكاليف الالتزام: تتعلق بالوكيل و الموجهة لوظيفة تشكيل إنذار إيجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين.

ج - الخسائر المتبقية من مصاريف متصلة بالأصيل والوكيل: والنتيجة عن التعارض المستمر للمصالح بين المتعاقدين في علاقة الوكالة، كالتخصيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

ثانيا: نظرية حقوق الملكية

تعريف حق الملكية : وهو الحق الذي يعطي لصاحب الأصول الحق في الاستخدام والحق في فوائد الأصول، حيث تسمح حقوق الملكية لاتخاذ بعض الإجراءات (حقوق الوصول)، ومنع الآخرين من اتخاذ إجراءات معينة (حقوق الاستبعاد)، بما في ذلك الحق في أخذ الأرباح الناتجة عن استخدام الأصول ومنع الآخرين من الوصول إليها وهي تسمى (بحقوق الربح) (Segal and Whiston,2012,p2) .

وحقوق الملكية حسب Pejovich and Furubotn تحدد طبيعة السلوك البشري من خلال قواعد السلوك، وحقوق الملكية من الناحية القانونية حسب "Alchain, 1965" تتمثل في حقوق الأفراد في استخدام الموارد ولكن بناء على الأعراف الاجتماعية والقوانين الرسمية (Kim, Mahoney,2005,p22)، ويرى ديمستز أن حقوق الملكية تستمد أهميتها من أنها تساعد الأشخاص على بناء توقعاتهم التي يمكن أن تحدث في تعاملهم مع الآخرين، وتتجسد هذه التوقعات بناءً على القوانين والعادات والأعراف في المجتمع (Demsetz, 1967, p:34). انطلقت موجة من الأبحاث حول حقوق الملكية عام 1960 من خلال (Coase). وفي عام 1967م قام Demsetz وفي إطار النموذج النيو كلاسيكي بتقديم ثلاثة معايير مهمة لكفاءة حقوق الملكية هي (Mahony :2004, p 109)

العمومية: وذلك بأننا نجد من يملك حتى الموارد النادرة.

حصرية: بمعنى أن حقوق الملكية هي حقوق حصرية.

قابليتها للنقل: بمعنى يمكن نقل الموارد من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلى الأعلى .

وفي إطار النظرية التعاقدية للشركة، قام كل من (Demsetz and Alchain 1972) بتوليد المعالم الرئيسية لنظرية حقوق الملكية مع التركيز على مفهوم علاقة الوكالة، وكان الهدف الذي تقوم عليه هذه النظرية هو تفسير المشكلة المتعلقة بهيكل رأس المال للشركة (Charreaux ,2004, p5).

وعندما تنفصل الملكية عن الإدارة مع زيادة حجم الشركة تبرز أهمية أن تدار الشركة بما يحقق أفضل مصلحة للملاك لتغطية الأرباح وحماية أموالهم، حيث يجب مراعاة أن تتماشى أهداف إدارة الشركة مع أهداف المساهمين لضمان حقوقهم، على ضوء ذلك زاد الاهتمام بحقوق الملكية وتم تطوير ذلك من خلال نظرية، وهي نظرية حقوق الملكية (شرقي، 2015، ص:136).

الملكية في الأساس هي مؤسسة قانونية تستمد أهميتها من القوانين والأعراف والعادات في المجتمع، حيث يؤثر هيكل الملكية وبنية نظام الملكية في كيفية تفاعل الأشخاص في المجتمع، ومن هنا تنطلق أهمية نظرية حقوق الملكية، فمثلا أشكال الملكية تحدد نوع إدارة الموارد، كما يساهم نوع حقوق الملكية في تحديد القواعد التي وضعت لتنظيم حيازة الممتلكات، وكيفية حل النزاعات بين أصحاب الأملاك (Clausen, et al, 2011, p 15).

كما تبحث نظرية حقوق الملكية في فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية، وذلك من خلال فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي، وفي إطار هذه النظرية تم تصنيف حقوق الملكية إلى أصناف وهي (Segal, Whiston, 2012,p2)

- حق الاستعمال: وهو حق استخدام العناصر

- حق البيع: وهو حق حرية التصرف في السلعة، من خلال رهنها أو نقلها

- حق جني الثمار: الحق في تحصيل المنافع والأرباح.

ثالثا: نظرية أصحاب المصالح

أصحاب المصالح (Stockholders) : هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان (الكساسبه، 2014، ص:100).

وقد نضجت فكرة أصحاب المصالح من (Igor Ansoff) عام 1968م في كتابه (Strategic Corporate) حيث حدد فيه أصحاب المصلحة: (المساهمين، العاملين، الموردين، والمقرضين، والمجتمع)، وفي بداية السبعينات تنبأ برنارد تاييلور بالانخفاض المتوقع لأهمية المساهمين، وأكد على ضرورة أخذ المنظمات لكل أصحاب المصلحة في الحسبان حتى تكون نشاطات المؤسسات مربحة ماليا واجتماعيا (Freeman, 1984, p:38). ومن منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات ظهرت العديد من الأبحاث ولعبت الحركات الاجتماعية في الستينات والسبعينات دورا كبيرا في إعادة التفكير في دور المؤسسة الاقتصادية في المجتمع.

وفي عام 1978م وضع (Jeffrey & Richard) النظرية التنظيمية التي نصت على أن هناك علاقة مباشرة لإدارة المطالب في فعالية المنظمة، لا سيما التي تخص جماعات المصالح، وأشار (Arun & Robert) أن النظرية الكلاسيكية لأصحاب المصالح تأخذ جذورها من بقاء الشركة، ثم تمتد إلى أربعة مجالات رئيسية هي: التخطيط الاستراتيجي، نظرية النظم، المسؤولية الاجتماعية للشركات والنظرية التنظيمية، ومن منظور الإدارة الإستراتيجية ينظر فريمان لمفهوم أصحاب المصلحة حيث يؤكد على ضرورة التفاعل المتبادلة بين المنظمات أصحاب المصالح فيها (Freeman,1984, p:41).

وفي عام 1984م كتب فريمان كتابا عنوانه " الإدارة الاستراتيجية: مدخل أصحاب المصلحة " حيث أعتبر أن صاحب المصلحة هو فرد أو جماعة يؤثر ويتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها (بواشري، 2009، ص:12).

وفي عام 1990م قال الباحثان هنقر و ويلن: " أنه يتحتم على المؤسسات أن تهتم أكثر بمصلحة جميع أصحاب المصالح، أما حملة الأسهم ما هم الا عناصر المعادلة فقط " (Wheelen & Hanger,2008, p:120) ، فغموض الأهداف حسب رأيهم يسمح بظهور قوى سياسية داخل المنظمة ، والتحيز لعناصر دون أخرى سوف يؤدي إلى تدخل الحكومة الذي سيؤثر سلبا على المؤسسة.

واستمر الاهتمام بأصحاب المصالح وتأثيرهم على أداء المؤسسة، حيث قدم الكثيرون من الباحثين تصنيفات تفرق ما بين أصحاب المصلحة سواء كانوا داخل المؤسسة (أصحاب المصلحة الداخليين) أو من خارج المؤسسة (أصحاب المصلحة الخارجيين)، حيث أن تحقيق المؤسسة لأداء جيد ومستمر مشروط بربط العلاقة الوطيدة بينها وبين أصحاب المصلحة الأساسيين، مع الأخذ بالاعتبار أن أصحاب المصلحة الثانويين لهم تأثير كبير على علاقة المؤسسة بالأساسيين.

وأشار فريمان وآخرون عام 2007م إلى تصنيف أصحاب المصلحة حيث حددوا بأن أصحاب المصلحة الثانويين هم : المنافسون، وجمعيات حقوق المستهلك، والحكومة والإعلام، وأصحاب الحقوق الخاصة (Freeman et al. , 2007, p:7).

مما سبق نرى بأن نظرية أصحاب المصالح تدعو إلى الاهتمام بجميع الأطراف التي ترتبط بعلاقات ولها مصالح مع المؤسسة، وعدم التركيز الاهتمام على أصحاب المصلحة من المالكين فقط، فلا بد من المساهمة في توسيع الرؤية وعدم الاقتصار على تحقيق مصالح حملة الأسهم والمساهمين، فلا بد من الاندماج مع أصحاب المصالح الآخرين مثل الموظفين والعملاء وغيرهم.

المبحث الثاني: أقسام الملكية وأنواعها

أولاً: أقسام الملكية

تنقسم الملكية بشكل عام إلى : ملكية خاصة، و ملكية عامة.

1 . الملكية الخاصة

أنها تمليك من المشرع لفرد في الجماعة شيئاً خاصاً لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التمليك (العبادي، 1997، ص:7).

وعرفها الزحيلي بأنها: "هي الملكية التي يكون صاحبها فرداً، أو مجموعة من الأفراد على سبيل الاشتراك" (الزحيلي، 1997، ص:2892).

إن الملكية الفردية لعموم الناس حق أعطاه الله تعالى وحده لعباده، ووضع الإسلام بعض القيود و الضوابط التي ضبط بها الملكية الخاصة حيث حرمت الشريعة الإسلامية أسباب التملك غير المشروع، ومما فيه من ضرر بالفرد و المجتمع، كما منع الإضرار بالآخرين لأنه يحرم شرعاً التعدي على ملكيات الأفراد المشروعة؛ لأن الملكية مقيدة بالأضرار بالغير . كما يحق للدولة التدخل في الملكيات الخاصة المشروعة لتحقيق العدل و المصلحة العامة.

ب- الملكية العامة

هي الملكية التي يكون صاحبها مجموع الأمة، أو جماعة منها، دون النظر لأشخاص أفرادها على التعيين بحيث يكون الانتفاع بالأموال التي يتعلق بها لهم جميعاً دون اختصاص بها من أحد .. فهي أموال محجوزة عن التداول(الشواربي،1995، ص: 179) .

ومن صور الملكية العامة ملكية المرافق العامة حيث تكون الأعيان المنتفع بها مخصصة لمنفعة الكافة و لا يملكها واحد من الناس.

ثانيا: هيكل الملكية

يعتبر نمط هيكل الملكية من أهم المحددات الهامة لدور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة، حيث ان انفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى سعي الملاك لوضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمراقبة أداء المدراء بما يحقق المصالح لجميع أطراف العلاقة.

ويعتمد تركيز الملكية وتشتتها على مقدار ما يملكه كل طرف من مجموعات المستثمرين، فقد يمتلك طرف معين جزءا مرتفعا من الملكية، مما يجعله في موقف قوي مقارنة مع الأطراف الأخرى ذات الملكية القليلة من حملة الأسهم.

ويتم التمييز حسب معيار الجنسية بين نوعين من الملكية هما: الملكية المحلية (الوطنية) والملكية الأجنبية.

1. الملكية الأجنبية: Foreign Ownership

تم تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه: الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999، ص: 2).

وعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OECD الاستثمارات الأجنبية على أنها: "الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى (نجا، 1995، ص: 16).

كما ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها: "الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لهم نصيب فيها مما يرر لهم حق الإدارة (عرفان، 1999، ص: 53).

يقصد بالملكية الأجنبية "امتلاك مستثمر أجنبي لا ينتمي للدولة التي منحت إجازة تأسيس الشركة لجزء لا يستهان به من أسهم تلك الشركة مما يؤثر في قراراتها كونه من كبار المستثمرين أو من أحد أعضاء مجلس إدارتها" (Al Manaseer et al.,2012,p:353).

وتؤثر الملكية الأجنبية في عمل الشركات من خلال استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والحصول على مصادر تمويل قليلة التكلفة، كما إنها توفر الخبرة في مجال إدارة المخاطر وتوفر مستوى أفضل من الحوكمة والضبط الداخلي وتزيد من قوة المنافسة بين الشركات مما يحسن من كفاءة الأداء وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على الأسهم مما يزيد في قيمتها السوقية (Beaumont,et.al., 2002, p:760).

يعتبر الأردن من الدول التي قامت منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة بالعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، حيث صدرت في الأردن مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي منذ بداية الخمسينيات، شملت على عدد كبير من التسهيلات للمستثمرين للعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، دون عوائق ومن هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية وجمركية، وتختص أيضا بالدخل، والأرباح، وضرائب الخدمة الاجتماعية، والأبنية والأراضي، وحوافز تتعلق بتحويل رأس المال، والرواتب، والأجور للعاملين الأجانب، وعوائد رأس المال (طاقة وآخرون، 2008، ص: 32).

وبموجب قانون تشجيع الاستثمار فقد سمحت الإصلاحات التشريعية للمستثمرين غير الأردنيين بامتلاك (100%) من قطاعات الاقتصاد بما فيها القطاع المصرفي، حيث منح القانون إعفاءات جمركية وضريبية أكبر ومدد زمنية أطول، كما أعطى للمستثمر حق التملك للمشروع وإدارته بالشكل الذي يريد دون قيد أو شرط (قانون تشجيع الاستثمار، 1995).

وفي عام 2003 صدر قانون تشجيع الاستثمار والذي أعطى الحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة، وان يعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الأردني، وللمستثمر الحق في إدارة المشروع بالطريقة التي يراها، وبواسطة الأشخاص الذين يختارهم وله الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى المملكة لأغراض الاستثمار، وتحويل عوائد وأرباح استثماره إلى خارج الأردن، وتصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه دون تأخير، ويحق للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع تحويل رواتبهم إلى خارج المملكة (قانون تشجيع الاستثمار، 2003، رقم 68).

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (1) والذي يبين نسبة ملكية الأجانب في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2003 - 2017) ، نجد أن هناك ارتفاعا ملحوظا في نسبة الأسهم المملوكة من قبل غير الأردنيين (الأجانب)، حيث ارتفعت هذه النسبة من (49.8%) عام 2003م وبقيت ترتفع تدريجيا حتى بلغت ما نسبته (60,2%) عام 2017م، علما بأنها بلغت في المتوسط ما نسبته (57,65%) خلال تلك الفترة.

جدول رقم (1)

نسب الملكية الأجنبية والمحلية في البنوك المدرجة

في بورصة عمان للفترة (2003 - 2017) (%)

السنة	الملكية الأجنبية	الملكية المحلية
2003	49.80	51.20
2004	51.20	48.80
2005	54.70	45.30
2006	54.90	45.10
2007	57.35	42.65
2008	58.84	41.16
2009	58.25	41.75
2010	57.90	42.10
2011	59.40	40.60
2012	60.00	40.00

39.00	61.00	2013
39.70	60.30	2014
39.80	60.20	2015
39.30	60.70	2016
39.80	60.20	2017
42.35	57.65	المتوسط

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

وقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير مرتفع لهيكل الملكية الأجنبية على ربحية البنوك والمتمثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وان الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي على الكفاءة التشغيلية للبنوك (Ruth Tacneng, 2013,p:526، وفي المقابل أظهرت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للملكية الأجنبية في تخفيض مشكلة الوكالة وبالتالي ضعف الأداء (عناسوة وآخرون، 2011، ص:96).

كما ان الملكية الأجنبية بالكامل تكون على استعداد لنقل تكنولوجيتهم الحديثة إلى الشركات التابعة لها والمسيطرة عليها، وبالتالي استفادة الشركات المحلية من هذه التكنولوجيا، كما أن فروع الشركات المحلية العاملة في الخارج قد تولد تأثيرات غير مباشرة على الشركات المملوكة محليا من خلال نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديث والاستفادة من أساليب الإدارة المتطورة، مما يؤثر بشكل إيجابي على تحسين أداء الشركات المحلية (خريوش وآخرون، 1999، ص:185).

مما سبق يرى الباحث أن ارتفاع ملكية كبار المساهمين من الأجانب في إدارات البنوك قد تؤدي إلى زيادة اهتمام هؤلاء المدراء وبذل الجهد من أجل تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء واختيار الاستثمارات التي تحقق أهداف ومصحة المالكين وبالتالي تعظيم قيمة البنك، وبالعكس في حال انخفاض الملكية الأجنبية سيؤدي إلى انخفاض الحافز لقضاء الوقت والجهد لمراقبة أداء الإدارة.

2. الملكية المحلية: Domestic Ownership

الاستثمار المحلي: توظيف أموال محلية للاستثمار بسوق محلي من شخص يحمل نفس جنسية البلد سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص (صيام، 1997، ص:19). أي أن هذا النوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد، ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المختصة لتلك الاستثمارات

ومن خلال الاستفادة من تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، يمكن تعريف الاستثمار المحلي على أنها: "الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها أبناء نفس الدولة".

كما ينظر إلى الاستثمارات المحلية على أنها: "الاستثمارات التي يديرها أبناء نفس البلد بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لهم نصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة (عرفان، 1999، ص: 53).

ويقصد بالملكية المحلية "امتلاك مستثمر ينتمي للدولة التي منحت إجازة تأسيس الشركة لجزء لا يستهان به من أسهم تلك الشركة مما يؤثر في قراراتها كونه من كبار المستثمرين أو من أحد أعضاء مجلس إدارتها" (Al Manaseer et al.,2012,p:353).

ويرى البعض ان الملكية المحلية من الميزات الواضحة التي تعطي الفرصة المناسبة لمستشاري الاستثمار المحليين للحصول على المعلومات المطلوبة والضرورية حول ذلك الاستثمار بيسر وسهولة وبتكاليف معقولة، وذلك من خلال استفادتهم من ميزة القرب الجغرافي من السوق والقدرة التنبؤية العالية من خلال معرفتهم بالبيئة التي تحتضن هذا السوق ، وبالتالي كل ذلك يساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمار المناسبة الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وتعظيم قيمة الشركة (Bok, et al, 2010, p81).

بينما يرى آخرون، بأن زيادة تركيز الملكية المحلية ومتطلباتها قد تمنع أو تعيق دخول الاستثمار الأجنبي وبالتالي عاقبة دخول التكنولوجيا العالمية وانتشارها ، حيث يرى المؤيدون لفكرة وجود الملكية الأجنبية في الاستثمارات بأن وجود هيكل الملكية المشترك (المحلية والأجنبية) سوف يعطي المزيد من الفرص للشركات المحلية للاستفادة والتعلم من الشركاء الأجانب، وبالتالي تسهيل نشر التكنولوجيا، حيث ان الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى رفع الجودة العامة للتكنولوجيا المتاحة محليا(Zhengning, 2015, p4).

وقد أظهرت دراسة Zaroug ان تركيز الملكية المحلية في البنوك له تأثير واضح على الأداء المالي لهذه البنوك حيث أظهرت ان ارتفاع تركيز الملكية المحلية كان له اثر إيجابي على ربحية البنوك والمتمثل بالعائد على الأصول(Zaroug,2015,p:124)، وفي المقابل أظهرت بعض الدراسات ان زيادة نسبة الملكية المحلية لها تأثير ضعيف على العائد على الأصول في البنوك التجارية (جمدان واخرون، 2012، ص:411).

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (1) والذي يبين نسبة الملكية المحلية في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة(2003 - 2017) ، نجد أن هناك انخفاضا ملحوظا في نسبة الأسهم المملوكة من قبل الأردنيين (الملكية المحلية)، حيث بلغت هذه النسبة (51,20%) عام 2003م وبقيت تنخفض تدريجيا حتى بلغت ما نسبته (39,8 %) عام 2017م، وبلغت أدنى نسبة لها عام 2013م حيث بلغت (39%)، علما بأنها بلغت في المتوسط ما نسبته (42,35%) خلال الفترة (2003-2017).

الفصل الثالث

ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان

تمهيد....

تعد الربحية كمؤشر للأداء المالي وصفا لوضع البنك القائم من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، ويوضح أثر هيكل التمويل على ربحية البنك، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للبنك، وقدرة العاملين في البنك، وبالتالي يساعد في اقتناع المساهمين في شراء أسهم هذه البنوك، مما يزيد من استقرارها وزيادة قوتها الاقتصادية، وسيؤدي بشكل غير مباشر إلى التخطيط الجيد للاستثمار، وتسعيه بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد المطلوب من قبل الملاك .

وتعبر للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناتجة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما: الربحية والمخاطرة.

المبحث الأول : مفهوم الأداء، وأهميته وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم الأداء

أولاً: مفهوم الأداء

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى من قبل الممارسين في مجال الإدارة، فهو من المفاهيم الضرورية التي تعتمد عليها البنوك لمعرفة وضعها المالي بغرض تحسين الأداء.

وهناك تعريفات كثيرة ومتعددة لمصطلح الأداء نذكر منها الآتي:

يعرف الأداء بأنه: "تحقيق الشروط أو الظروف التي تعكس نتيجة أو مجموعة نتائج معينة لسلوك شخص معين أو مجموعة أشخاص" (القرالة، 2009، ص:48).

ويعرف Miller & Bromiley سنة 1990 الأداء على أنه: "محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (مزهودة، 2005، ص:486).

ويعرف أيضا على أنه: "الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المحددة" (ادريس والغالي، 2009، ص:38).

ويعرفه نيكولاس (F.W.Nicolas) بأنه: "هو ناتج سلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، اما نتائج السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك مما جعل البيئة أو المحصلة النهائية مختلفة عما كانت عليه نتائج ذلك السلوك" (درة، 2003، ص:15).

وعرفه David 2001 على أنه: (مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسة التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع ان تكون مقابل الأهداف الموضوعية والمرسومة" (طالب والمشهداني، 2010، ص:64).

ويعرف الأداء على أنه: "مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها" (بوسهوه ومكيد، 2014، ص:157)

مما سبق ترى الدراسة بان معظم التعريفات السابقة تركز على بلوغ الأهداف المخطط لها

بكفاءة عالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة.

كما يمكن تعريف الأداء بأنه : الفعل الذي يقود إلى انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، وبقائها واستمرارها، وقدرتها على التأقلم مع محيطها.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

عرفه Gladston (1988) على انه : " وصف لوضع الشركة المالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات والمطلوبات، وصافي الثروة (طالب والمشهداني، ص:67).

كما تم تعريف الأداء المالي على أنه: " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية " (السعيد، 2000، ص:38).

- وعرفه كل من Venkatraman & Ramanujam سنة 1986 : " هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية " (الدعاس، 2010، ص:98).

- ويعرف الأداء المالي بأنه: " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها (طالب والمشهداني، ص:67-68).

مما سبق ترى الدراسة بأن معظم التعريفات تركز على آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد ، لذا لا بد من تكامل جميع الأنشطة داخل البنك، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف المخطط لها متضمنا قدرة البنك على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني : أهمية الأداء المالي وأهدافه

أولاً: أهمية الأداء المالي

تأتي أهمية الأداء المالي من خلال استهدافه إلى تقويم أداء الشركات بطريقة تخدم مستخدمي البيانات من أصحاب المصالح المالية في هذه الشركة ، وذلك لتمكينهم من تحديد جوانب القوة والضعف أو الإخفاق في الشركة، كما يتم الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وترشيد قرارات الاستثمار، ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يسלט الضوء على الجوانب التالية (الخطيب، 2010، ص:47-48):

تقييم ربحية الشركة .

تقييم تطور نشاط الشركة.

تقييم سيولة الشركة .

تقييم مديونية الشركة.

تقييم تطور حجم الشركة.

تقييم تطور توزيعات الشركة.

كما تنبع أهمية الأداء المالي أيضا ، وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية في الأداء نحو الاتجاه الصحيح.

وتتوقف أهمية الأداء المالي الإيجابي على قدرة المؤسسة في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة الشركة بشكل عام (ابراهيم، 2007، ص:150).

ثانيا: أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للشركات في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة من أجل المحافظة على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية (الخطيب، ص:46-47):

1. يمكن المستثمر من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

2. تمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية المالية المحيطة، ومعرفة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة، ونشاط، ومديونية، وتوزيعات على سعر السهم.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الأداء، فمنها العوامل الداخلية التي تخضع لتحكم المؤسسة، والعوامل الخارجية التي لا تتحكم فيها المؤسسة، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

أولا: العوامل الداخلية التي تخضع لتحكم المؤسسة، ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي (مزهودة، 2001، ص:93-94):

1. العوامل التقنية: وهي مختلف المتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني وتضم:

- نوع التكنولوجيا.

- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال.

- نوعية المنتج وشكله ونوعية الخدمات وجودتها .

- التوافق بين منتجات وخدمات المؤسسة ورغبة طالبيها.

- نوعية الموارد المستخدمة.

- مستويات الأسعار.

- الموقع الجغرافي.

2. العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم

ما يلي:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.

- مستوى تأهيل الأفراد ، والتوافق بين مؤهلات العاملين والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.

- الجو السائد بين العاملين في المؤسسة والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.

3. حجم وطبيعة الودائع في البنك

تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من أموال البنك التجاري، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب منها دون إشعار مسبق مما يفرض على البنك أن يحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار الأموال (الجنابي وأرسلان 2009، ص:111).

وتحدد أنواع الودائع في البنوك وطبيعتها الطريقة التي يتم بها توظيف الأموال وتحدد حكم

البنك في اختيار نوعية التوظيفات للأموال بما يتناسب مع طبيعة وأنواع هذه الودائع.

فالبنك الذي تكون غالبية الودائع لديه تتسم بالاستقرار نسبيا ، يستطيع زيادة فرص الإقراض لديه، وبالتالي يساهم في تحقيق العائد.

4. مستوى التنوع

يستطيع البنك تعظيم العائد من خلال البحث عن فرص وخدمات ومنتجات تمويلية جديدة تواكب تطور الأعمال والخدمات المصرفية، وكذلك من خلال تنوع قطاعات ونشاطات التمويل.

كما ان زيادة الربحية تشير إلى ان إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكاليف، بينما تعظيم الثروة يتطلب قيام البنك بإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناجمة عن ذلك (Koch & Scott, 2005, p:118).

5. السياسة الائتمانية للبنك

وتتمثل هذه السياسة بالأسس والمبادئ التي ينتهجها البنك في دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها .

كما تخضع السياسة الائتمانية للبنك لقرارات البنك المركزي فيما يتعلق بحدود وسقوف الائتمان وقطاعات التمويل ونسبة السيولة والاحتياطي، حيث ان تخفيض سقوف الإقراض وزيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يساهم في تراجع معدلات منح القروض ومن ثم تدني معدلات عوائدها السنوية (الجنابي وأرسلان، مرجع سابق، ص:269-270).

كما ان التزام البنوك بالقوانين واللوائح التي يفرضها البنك المركزي يزيد من ثقة العملاء بالبنك وبالتالي زيادة قدرته على جذب الودائع وبالتالي زيادة فرص البنك في منح القروض وبالتالي الحصول على عوائد أكثر.

ثانيا: العوامل الخارجية غير الخاضعة لتحكم المؤسسة

وتمثل هذه العوامل محيط المنظمة ويعبر عنها بأنها كل ما و خارج المنظمة، وتركز على العوامل التالية:

1. العوامل الاقتصادية: وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية كلية كمعدلات النمو الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، وغيرها من العوامل الأخرى، وعوامل اقتصادية جزئية مثل وفرة الموارد الأولية، درجة المنافسة، مستويات الأجور،.....الخ (قريشي، 2014، ص49).

2. العوامل الاجتماعية والثقافية: وتشمل مستوى الأخلاق والقيم والسلوك السائد في المؤسسة وفي المجتمع ككل، إلى جانب اختلاف توجهات وأنماط حياة المجتمع وطبيعة التركيبة البشرية، وكذلك طبيعة العلاقات الإنسانية السائدة في المجتمع (رايس، 2016، ص37).

3. العوامل السياسية والقانونية: ومن هذه العوامل الاستقرار السياسي والأجنبي للدولة، السياسة الخارجية، المنظومة القانونية، ووضوح التشريعات والقوانين، حيث ان لهذه العوامل تأثير كبير على أداء المؤسسة (قريشي، 2014، ص49).

4. العوامل التكنولوجية: وهي المعارف العلمية والبحث العلمي، الإبداعات التكنولوجية، براءة الاختراع، وهذه العوامل قد تساعد في تضخيم أو تخفيض حجم التكاليف، وتحديد نوعية المنتجات، وبالتالي تساهم في تخفيض أو تعظيم مستوى الأداء وبالتالي يجب على المؤسسات مواكبة التطورات التكنولوجية (مزهودة، 2001، ص93).

5. العوامل البيئية: وتشمل طبيعة المناخ إلى جانب طبيعة الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمؤسسة والمجال الذي يمكن للمؤسسة التحرك فيه (رايس، 2016، ص37).

المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك وأهميته

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك

ان تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية يهدف إلى قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، كما يهدف إلى بيان نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي.

ويمكن تعريف تقييم الأداء بأنه: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للتعرف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أدبرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة (ماهر، 2000، ص:85). كما انه: "تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة الأصول والخصوم في البنك (حماد، 1999، ص: 214).

واتفقت معظم التعريفات لتقييم الأداء في البنوك التجارية على أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة(السيسي، 2011، ص:232).

مما سبق ترى الدراسة بأن تقييم الأداء المالي يتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، كما يتطلب وجود أسلوبا لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط له، وبناء على ذلك يتم توجيه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء سابقا.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك

تختلف أهمية عملية تقييم الأداء حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، حيث يركز المودعون على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات المصرفية للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للخطر.

تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المرسومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الفوارق الناجمة عن سوء الإدارة في العمليات المستقبلية، والتي يتم تحديدها من خلال عملية مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرسومة، كما يساعد نظام تقييم الأداء السليم على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف ومحاولة تفادي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والاستفادة منها.

ويمكن إبراز أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية (عبدالرحيم، 2008، ص:497-498):

1. الرقابة: قياس الأداء يساعد في تقليل الانحرافات التي تحدث خلال العمل.

2. التقييم الذاتي: يستخدم القياس لتقييم ادارة العمليات وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.

3. تقييم الإدارة: بدون قياس لا توجد طريقة للتأكد من تحقيق المؤسسة لأهدافها.

مما سبق ترى الدراسة بأن فعالية تقييم الأداء تتوقف على القياس الفعال للأداء والنتائج فنظام القياس الجيد يمكن الإدارة من القيام بواجبها بفعالية، حيث أن تقييم الأداء يجعل الإدارة على معرفة بالعوامل الهامة التي تساعدها لتحقيق النجاح، فالتقييم يساعدها ويمكنها من الرقابة وصناعة القرارات السليمة، كما تستطيع الإدارة من خلال تقييم الأداء تحديد النجاح وبالتالي تقدير ومكافأة الأطراف المعنية بهذا النجاح، وتحديد الفشل أو الخطأ والعمل على معالجته.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك

يهدف تقييم الأداء إلى التأكد من أن الوحدات الإدارية المختلفة، وذلك ومن خلال التفاعل المستمر بينها داخل المؤسسة في إطار منظومة متكاملة تسعى لتحقيق أهدافها في إطار أهداف ورسالة المؤسسة، ويتأتى ذلك من خلال تحسين عمليات الاتصال بين المديرين والمرؤوسين فيما يتعلق بتحسين وتطوير الأداء (سام، 2002، ص:154).

وتسعى عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية (البياتي، 2008، ص:19-20):

1. التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمها الخطط الموضوعية من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد لها .

2. الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن.

3. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن الأداء، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين الأداء، ومساعدة الإدارة في وضع الخطط المستقبلية.

4. إظهار التطور الذي حققه البنك في مسيرته عن طرق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء، وإيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المختلفة ، وتحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم مما يساهم في رفع الأداء.

مما سبق يمكن تلخيص الهدف العام لتقييم الأداء بأنه : هو التأكد والكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها الأداء الفعلي للبنك وفقا للخطط والاتجاهات التي رسمها مسبقا وبالتالى الكشف عن نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن البنك من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

المبحث الثالث: مؤشرات الربحية في البنوك

هناك العديد من المؤشرات والمعايير التي يستخدمها المحللون الماليون لتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية، فمنهم من يستخدم مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية، حيث يتم مقارنة مدى التطور في هذه النسب نحو الأحسن أو العكس (النعيمي وآخرون، 2008، ص:102).

وبعضهم يستخدم مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من نفس القطاع الذي تنتمي له هذه الشركات (الصياح والعامري، 2007، ص: 54).

إلا إن هذه المعايير قد تكون غير دقيقة وخاصة في حالة اختلاف حجم الشركات واختلاف طبيعة النشاط.

والبعض الآخر يستخدم مقارنة المعايير التخطيطية (المعايير التي تقوم الشركة بإعدادها) بالمعايير المتحققة لفترة زمنية ماضية، وكذلك تعتمد هذه المعايير على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل مساعدة الشركات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية (طالب والمشهداني، 2011، ص 74-75).

ومن هذه المؤشرات مؤشرات عامة عن الدخل والإنفاق (نسبة المصروفات إلى الإيرادات ونسبة هامش الربح وغيرها)، ومؤشرات من منظور حملة الأسهم (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

إن العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE هما الأكثر استخداما ويشير العائد على الأصول إلى مستوى كفاءة البنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى، ويشير العائد على حقوق الملكية إلى قدرة البنك في جذب المستثمرين المحتملين (Dadang, p:192).

وفي الدراسة الحالية سيتم استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) كأحد مؤشرات الربحية في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والذي سيتم تناوله في المطلب التالي.

المبحث الرابع: معدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة

يعتبر معدل العائد على الأصول ROA أحد مؤشرات الربحية وهو من المؤشرات الأكثر استخداماً (الريعي وراضي، 2012، ص:108)، والتي تقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال استثماراته أو تقديم خدماته ويشير العائد على الأصول إلى مستوى كفاءة البنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى (Dadang, (p:192).

العائد (Retun) : هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، والعائد يكون على شكل عوائد فعلية أو عوائد متوقعة، أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها في المستقبل وقد يكون هذا العائد إيجابي أو سلبي (آل شبيب، 2007، ص:153).

كما تم تعريف العائد المتوقع بأنه: "العائد على الاستثمار الذي يتوقع فيه المستثمر الحصول عليه" (Howels & Bain, 2000, p:95).

يعد العائد على الأصول بعد الضرائب مؤشر هام للربحية ومقياس عام للكفاءة ويعبر عن مقدار صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب التي يحققها الأصل ويشير إلى القدرة على توليد الأرباح، وتسعى الإدارة دوماً إلى استعماله كمؤشر ومعياري تقيس عليه الكثير من القرارات وخاصة فيما يتعلق بتمويل التوسع في المستقبل (حداد، 2007، ص، 89).

ويحسب العائد على الأصول كنسب مئوية من الأصول، وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، وهي مؤشر للحكم على كفاءة إدارة البنك على إدارة الأصول، وبناء على متوسط معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2003 - 2017) والذي تراوح ما بين (1,15% - 2,81%) وبمعدل وسطي (1,56%) يمكن تحليل أداء البنوك باستخدام مؤشر العائد على الأصول وفقاً لفئات العائد على الأصول الموضحة في الجدول رقم (2) لتحديد تصنيف كل بنك.

جدول 2 تصنيف العائد على الأصول

حسب الفئات التي وضعتها المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) يتناسب مع الدول النامية

التصنيف	الفئات	الدلالة
5	أقل من 0,5%	هامشي غير مقبول/ دلائل واضحة على ضعف الأرباح
4	0.5% - 1%	غير مرضي
3	1% - 2%	مرضي
2	2% - 3%	قوي جدا/ من المحتمل السبب قلة المنافسة
1	أكبر من 3%	قوي جدا/ من المحتمل أرباح مفاجئة او قلة المنافسة

Source: Robert Porter – Manual For Off – Site Analysis of Financial Institutions in Developing Countries – USAID, 1989, P94.

من خلال مراجعة الجدول رقم (2) الذي يوضح العائد على الأصول (ROA) في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (2003 - 2017)، بلغ متوسط معدل العائد على الأصول في البنوك المدرجة في بورصة عمان (1,56%) مما يشير حسب تصنيف الـ (USAID) بأنه مرضي ويقع ضمن التصنيف الثالث، وبلغ عام 2003م (1,82%) حيث يشير إلى انه كان مرضي وأعلى من المتوسط، وخلال السنوات الثلاث 2004م، 2005م، و2006م كان معدل العائد على الأصول قوي جدا حسب التصنيف أعلاه حيث كان ضمن التصنيف الثاني حيث بلغ (2,08%) و(2,81%) و(2,02%) على التوالي، ثم بدأ بالتراجع التدريجي حتى بلغ أدنى قيمة له عام 2011م حيث بلغ (1,15%) لكنه كان مرضيا حسب التصنيف المذكور، ثم عاد للتحسن التدريجي خلال الفترة (2012 - 2016) ، إلا انه في عام 2017م بلغ (1,15%) ضمن التصنيف الثالث وبإشارة إلى الأداء المرضي.

وقد كان متوسط العائد للبنك الأهلي خلال فترة الدراسة قد بلغ (0,82%) وضمن التصنيف الرابع وبأداء غير مرضي حسب تصنيف المنظمة الأمريكية للتنمية، بينما كان متوسط العائد في البنك الأردني الكويتي وبنك الأردن دبي الإسلامي (صفوة) يقع ضمن الترتيب الثاني مما يشير إلى أداء قوي جدا، ومن المحتمل بسبب قلة المنافسة حسب التصنيف المذكور، أما باقي البنوك فكانت ضمن الترتيب الثالث مما يشير إلى أن الأداء كان مرضيا حسب تصنيف المنظمة الأمريكية للتنمية .

جدول رقم (3) معدل العائد على الموجودات للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (2003 - 2017) (%)

البنك السنة	المتوسط	البنك العربي	بنك الإسكان	بنك المال الأردني	البنك الأهلي الأردني	بنك القاهرة عمان	بنك الأردن	بنك الاستثمار العربي	البنك الإسلامي الأردني	بنك الاتحاد	بنك ABC	البنك التجاري الأردني	بنك سوستيه جنرال	البنك الأردني الكويتي	البنك الاستثماري	دي الإسلامي (صفوة)
2003	1,82	1,577	2,220	1,438	547,	1,585	1,675	1,096	1,438	1,290	1,756	2.261	994.	2.251	0,913	6,195
2004	2,08	1,583	1,866	1,551	826.	1,388	1,949	1,689	1,990	1,376	1,690	1,487	1,452	3,379	1,290	7,758
2005	2,81	1,190	2,317	3,058	1,518	2,564	1,957	1,791	991.	3,779	2,887	3,584	1,376	1,981	4,965	8,102
2006	2,02	1,428	2,312	2,109	1,162	1,633	1,859	1,519	1,058	1,393	2,123	2,082	2,012	2,433	1,454	5,739
2007	1,69	1,577	2,220	1,438	547.	1,585	1,675	1,096	1,438	1,290	1,756	2.261	994.	2.251	0,913	4,195
2008	1,75	1,583	1,866	1,551	826.	1,388	1,949	1,689	1,9901	1,376	1,690	1,487	1,452	3,379	1,290	2,758
2009	1,20	1,082	1,093	125.	829.	1,463	1,330	1,336	1,278	1,120	1,512	883.	1,425	2,098	1,086	1,310

1,290	1,608	2,506	1,343	574.	1,486	1,386	1,117	1,358	1,631	1,885	913.	427.	1,324	622.	1,30	2010
1,527	1,387	1,745	903.	166.	1,491	707.	977.	1,285	1,781	1,886	888.	102.	1,441	1,099	1,15	2011
0,449	1,588	1,934	987.	244.	1,333	843.	1,206	1,452	1,646	1,743	900.	1,371	1,473	1,093	1,22	2012
0,278	1,532	1,858	1,093	303.	1,223	1,168	1,675	1,390	1,752	1,843	592.	1,963	1,480	1,411	1,30	2013
0,292	1,536	1,792	1,062	1,006	1,222	1,173	1,270	1,392	2,047	1,892	1,469	1,761	1,632	842.	1,36	2014
0,421	1,693	1,385	827.	1,059	1,520	1,207	1,282	1,293	1,816	1,626	915.	054.	1,574	596.	1,24	2015
0,620	1,644	1,095	837.	2,737	1,263	1,142	1,318	1,251	1,804	1,394	223.	804.	1,675	876.	1,25	2016
0,596	1,470	952.	2,578	274.	1,140	974.	1,285	934.	1,778	1,072	488.	1,365	1,538	801.	1,15	2017
2,77	1,620	2,07	1,29	1,36	1,61	1,47	1,35	1,26	1,78	1,67	0,84	1,28	1,74	1,16	1,56	المتوسط

المصدر: بيانات منشورة في التقارير السنوية للبنوك لينة الدراسة.

ومقارنة الأداء بين البنوك عينة الدراسة ومن خلال مراجعة الجدول رقم (3) نجد بأن بنك صفوة والبنك الكويتي كانا الأكثر أداء حيث بلغ متوسط معدل العائد على الأصول لهما ما نسبته (2,77%) و(2,07%) على التوالي وكان ضمن التصنيف الثاني ومؤشر قوي جدا، حيث بلغ معدل العائد على الأصول لبنك صفوة ما نسبته (6,95%) عام 2003، ثم ارتفع عامي 2004، و2005 ليبلغ (7,76%، و8,10%) على التوالي، ثم تراجع تدريجيا حتى بلغ أدنى قيمة له عام 2012 حيث بلغ (0,45%)، وكان البنك الأهلي الأردني الأقل أداء خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معدل العائد لديه ما نسبته (0,84%) حيث يقع ضمن التصنيف الرابع ويشير إلى أداء غير مرضي، وبلغت أعلى قيمة له عام 2013 حيث بلغت (1,96%) وبلغت أدنى قيمة له عام 2011 حيث بلغت (0,102%).

أما باقي البنوك عينة الدراسة فقد تراوح متوسط معدل العائد على الأصول لها ضمن المدى (1,15% - 1,78%)، ويشير ذلك إلى انه كان ضمن التصنيف الثالث وبأداء مرضي. حيث جاء بنك الأردن في الترتيب الثالث وبلغ فيه متوسط العائد على الأصول (1,78%)، تلاه بنك الإسكان بمتوسط (1,74%)، وجاء بنك القاهرة عمان في الترتيب الخامس وبتوسط بلغ (1,67%)، وتلاه البنك الاستثماري وبتوسط (1,62%)، ثم جاء بنك ABC في الترتيب السابع وبلغ المتوسط فيه (1,61%)، أما البنك العربي فقد بلغ فيه المتوسط (1,6%)، وتلاه بنك الاتحاد وبتوسط (1,47%)، وبلغ المتوسط في التجاري الأردني (1,36%)، وجاء البنك الإسلامي في الترتيب الحادي عشر حيث بلغ فيه المتوسط (1,35%)، تلاه بنك سوستيه جنرال حيث بلغ فيه المتوسط (1,29%)، ثم جاء بنك الاستثمار العربي في الموقع قبل الأخير حيث بلغ فيه المتوسط (1,26%) وهو ضمن تصنيف الأداء المرضي (جدول رقم 3).

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول : منهجية الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: اختبار جذر الوحدة: ((Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

1. اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي (السحباني، 2007).

اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979، اختبار ديكي فوللر المركب) - Augmented Dickey-Fuller (1981) .

بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

أ. اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:-

ويعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل (Gujarati & Porter, 2009).

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ. (الرشيد، 2005). ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (3- Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

(1) إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

(2) إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

(3) إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

ب. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF ، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

ثانياً: طرق علاج صفة عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنية

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار السلسلة الزمنية يجب معالجة عدم استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمي وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر، وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثلا التحويل اللوغريثمي يشترط استخدامه عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (Hamilton, 2005, p 321)

فماذج الدراسة:

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Fowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Dowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

المتغير التابع :

Profit: الربحية وتقاس بالعائد على الأصول

المتغيرات المستقلة :

Dowit : الملكية المحلية .

Fowit: الملكية الأجنبية.

ϵ_{it} : حد الخطأ

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

الفرع الأول: اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson,1989)، (Plosser & Nelson, 1982) (Yule,1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

واستناداً لدراسة (Mamta, 2004) الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، لذا سيتم إجراء اختبار Phillips perron (PP) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت .

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن المتغيرات مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية اقل من 5% ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

الجدول (4) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

	ADF-Fisher Chi-sq	PP-Fisher chi-sq
	المستوى Prob	المستوى Prob
	0.0038	0.0001
	0.0000	0.0000
	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (4) تبين أن كل المتغيرات المالية تتسم بالسكون (الاستقرار) عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة أكبر عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وقبول الفرضية البديلة بان كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة

تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (5) نتائج اختبار سكون البواقي

التباطؤ	ADF	PP
1	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (5) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواحي، 2011، ص: 199).

الفرع الثاني: الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة :

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (6) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج وجود ارتباط عالي جداً بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين لاستحالة فصل تأثير كل من متغير لوحدة.

جدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

FOW	DOW	
-0.987	1	DOW
1		FOW

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية :

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية المحلية على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

النموذج الأول :

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Fowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

النموذج الثاني :

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Dowit} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية المحلية على الربحية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

نتائج اختبار الانحدار

يمكن تقدير الpanel Data إما بأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect أو بأسلوب الأثر العشوائي Random Effect ، حيث إن الاختلاف الجوهرى بين الأسلوبين يكمن في مدى ارتباط العوامل الفردية وعامل الزمن مع المتغيرات المستقلة . ولتحديد أسلوب التحليل الأمثل لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار Hausman.

النموذج الأول:

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Fowit} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بناء على اختبار Hausman جدول (7).

جدول (7) نتائج اختبار Hausman

الاحتمالية	قيمة chi - sig الإحصائية
0.689	0.1609

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبما ان قيمة الاحتمالية اكبر من 5% (0.689) فان النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأثر العشوائي

. (Baltagi , 2005)

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار البسيط:

المتغير	المعامل	قيمة t الإحصائية	الاحتمالية
ثابت	154.9	0.531	0.59
FOW	- 0.868	- 0.173	0.86
R2	0.229		
Ad. R2	0.181		
F.st.	3.44		
Prop F	0.00		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews

ويتبين من خلال الجدول (8) ما يلي:

وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.86، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نسبة الملكية الأجنبية يؤدي إلى 86% من التغير في الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.22 أي إن 22% من التغيرات في المتغير التابع (الربحية) تعزى إلى نسبة الملكية الأجنبية وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، كما بلغت احتمالية إحصائية F (0.00003) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

النموذج الثاني:

$$\text{Profit} = B_0 + B_1 \text{Dowit} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بناء على اختبار Hausman جدول (9).

جدول (9) نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.6097	1	0.260624	Cross-section random
Cross-section random effects test equation:			
Dependent Variable: PROF			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبما إن قيمة الاحتمالية اكبر من 5% (0.6097) فإن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأثر

العشوائي (Baltagi , 2005).

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار البسيط:

المتغير	المعامل	قيمة t الإحصائية	الاحتمالية
ثابت	67.76	0.257	0.797
DOW	- 0.868	- 0.173	0.028
R2	0.199		
Ad. R2	0.142		
F.st.	4.23		
Prop F	0.000078		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews

ويتبين من خلال الجدول (10) ما يلي:

وجود تأثير معنوي لنسبة الملكية المحلية على الربحية حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.87، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الملكية المحلية يؤدي إلى 87% من التغير في الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$) لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R2 0.19 أي إن 0.19 من التغيرات في المتغير التابع (الربحية) تعزى إلى نسبة الملكية المحلية وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، كما بلغت احتمالية إحصائية إل F (0.00007) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الفرضية الرئيسية:

من خلال قيمة معاملي التحديد في النموذجين الأول والثاني (R^2 (0.19, 0.22) يتبين وجود أثر للملكية الأجنبية والملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية والملكية المحلية على الربحية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية والملكية المحلية على الربحية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

المبحث الثالث: مناقشة النتائج

النموذج الأول:

وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-0.86)، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نسبة الملكية الأجنبية يؤدي إلى 86% من التغير في الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$) لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.22 أي إن 0.22 من التغيرات في المتغير التابع (الربحية) تعزى إلى نسبة الملكية الأجنبية وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، كما بلغت احتمالية إحصائية إل F (0.00003) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ويمكن تفسير ذلك أن الملاك الأجانب لا يملكون المعرفة التامة بالسوق المحلي بسبب بعدهم الجغرافي وعدم مقدرتهم على التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (عناسوة، 2016) التي أظهرت أن زيادة الملكية الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتحققة.

النموذج الثاني:

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بناء على اختبار Hausman وبما إن قيمة الاحتمالية أكبر من 5% (0.6097) فان النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأثر العشوائي.

ويتبين من النتائج ما يلي:

وجود تأثير معنوي لنسبة الملكية المحلية على الربحية حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.87، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الملكية المحلية يؤدي إلى 87% من التغير في الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$) لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R2 0.19 أي إن 0.19 من التغيرات في المتغير التابع (الربحية) تعزى إلى نسبة الملكية المحلية وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، كما بلغت احتمالية إحصائية إل F (0.00007) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وهذا يمكن تفسيره بسبب تمتع مستشاري الاستثمار في البنوك المحلية بميزة القرب الجغرافي من السوق من خلال معرفتهم بالبيئة التي تحتضن هذا السوق، مما قد يساعدهم على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وتعظيم الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Zaroug Osman, 2015) التي أظهرت أثر إيجابي للملكية المحلية على أداء البنوك.

الفرضية الرئيسية

من خلال قيمة معاملي التحديد في النموذجين الأول والثاني R2 (0.19، 0.22) يتبين وجود أثر لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة لبيان أثر كل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها فيما يلي عرض نتائج الدراسة ومن ثم توصياتها:

أولاً: النتائج

1. وجود أثر لكل من نسبة الملكية الأجنبية ونسبة الملكية المحلية على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والمتمثلة بالعائد على الأصول.
2. وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الأجنبية على الربحية والمتمثلة بالعائد على الأصول في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
3. توصلت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المحلية على الربحية والمتمثلة بالعائد على الأصول في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

1. ضرورة زيادة اهتمام البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالملكية المحلية لانعكاسها الإيجابي على الربحية.
2. إعادة النظر في سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي لانعكاسها السلبي على الربحية في البنوك وتحفيز الاستثمار المحلي.
3. ضرورة قيام مجلس الإدارة في البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بدوره بمراقبة أداء المديرين والإشراف عليهم لتحسين الأداء.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

ابراهيم، محمد (2007)، الإدارة المالية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

أبو زر، عمران (2011)، أثر هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء الشركات (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية.

ادريس، وائل الغالي، طاهر محسن (2009)، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

آل شبيب، دريد كامل (2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (ط2)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (تقارير سنوية أعداد مختلفة).

بواشري، امينه (2009)، منظومة العقل الاستراتيجي للمنظمات العربية بين العالمية والمحلية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

بوخمم، عبد الفتاح (2012)، نظريات الفكر الاقتصادي تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

بوسهوه، نذير ومكيد، علي (2014)، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 1(7)، جامعة الوادي.

البياتي، فارس رشيد (2008)، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدمية، عمان: دار آيلة للنشر والتوزيع.

جاب الله، علاء ثابت (2006)، الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية، الملتقى الدولي الأول، جامعة محمد ابو قره، بومرداس، 4 - 5 ديسمبر.

الجنابي، هيل عجمي وأرسلان، رمزي ياسين (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية، (ط1)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

حداد، فايز (2007)، الإدارة العامة المعاصرة، (ط1)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

حماد، طارق عبد العال (2005)، حوكمة الشركات، الإسكندرية، القاهرة: الدار الجامعية.

حماد، طارق عبد العال (1999)، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حمدان، محمد وآخرون (2012)، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء المصارف الأردنية، دراسة تحليلية للفترة (2003-2008)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 20(2).

خريوش، حسني علي وآخرون (1999)، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الخطيب، محمد محمود (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، (ط1)، عمان: دار الجامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

درة، عبد الباري إبراهيم (2003)، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الدعاس، عبدالله أحمد (2010)، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي، مجلة العلوم الإدارية، 37(1).

رايس، وفاء (2016)، مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الربيعي، حاكم محسن وراضي، محمد عبدالحسين (2012)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الرحيلي، عزض سلامه (2009)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

الرشيد، طارق محمد (2005)، المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي، الخرطوم: مطبعة جي تاون.

الزحيلي، وهبة (1997)، الفقه الإسلامي وأدلته، ج4، (ط4)، لبنان: مطبعة دار الفكر المعاصر.

زكريا مطلق الدوري، أحمد على صالح (2009) إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة، عمان: اليازوري.

سالم، محمد صالح (2002)، العصر الرقمي وثورة المعلومات، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

السعيد، فرحات جمعة (2000)، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، الرياض: دار المريخ للنشر.

السواعي، خالد محمد (2011)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، اربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

السيسي، صلاح الدين حسن (2011)، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، مصر: دار الكتاب الحديث.

الشاهد، ريم محمود (2018)، أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 14(3).

شرقي، مهدي (2015)، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، (1).

شكور، عمر فريد مصطفى (2016)، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح " دراسة تطبيقية" على الفنادق المدرجة في بورصة عمان"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 16(2).

الشواربي، محمد عبدالحميد (2002)، إدارة المخاطر الائتمانية للمنشأة، مصر: المعارف للنشر والتوزيع.

الصياح، عبدالستار والعامري، سعود (2007)، الإدارة المالية، أطر نظرية وحالات عملية، (ط3)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

صيام، أحمد زكريا (1997)، مبادئ الاستثمار، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

طاقة، محمد وآخرون (2008)، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني- دراسة تحليلية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (17).

طالب، علاء والمشهداني، إيمان (2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عبابنه، محمود (2012)، مدى كفاية نصوص قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته في تحقيق حوكمة الشركات المساهمة العامة في الأردن في ضوء مبادئ الحوكمة الدولية"، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون، (1)39، الجامعة الأردنية، الأردن.

العبادي، عبد السلام داود (1997)، الملكية في الشريعة الإسلامية: طبيعتها ووظيفتها وقيودها، ج1، (ط1)، عمان: مكتبة الأقصى.

عبدالرحيم، محمد (2008)، قياس الأداء النشأة والتطور التاريخي والأهمية، بحوث وأوراق عمل، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الكمي، مصر: المنظمة العربية للتنمية.

عبدالعال، طارق حماده (2005)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، مصر: الدار الجامعية.

عبدالعال، طارق حماده (2007)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات - شركات قطاع وقطاع خاص ومصارف، مصر: الدار الجامعية.

عرفان، تقي الحسيني (1999)، التمويل الدولي، عمان: دار المجدلاوي.

علام محمد حمدان وآخرون (2012)، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء المصارف الأردنية، دراسة تحليلية للفترة (2003-2008)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(2)، ص 381-416.

العمرى، حسن (2017)، الاستثمار الأجنبي وأثره على تقييم الأداء في السوق المالي"، مجلة دراسات شرق أوسطية، 1(18)، مركز دراسات الشرق الأوسط.

عناسوه وآخرون (2016)، هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 24(4)، غزة، فلسطين.

عشوش، رياض وواضح، فواز (2012)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي .

قانون تشجيع الاستثمار رقم(16) لسنة 1995 وتعديلاته لسنة 2000.

القرالة، عصمت سليم (2009)، الحكمانية في الأداء الوظيفي، (ط1)، عمان: دار الرمال للنشر والتوزيع.

قريشي، محمد (2014)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، (3)، جامعة ورقلة.

الكساسبة وصفي عبد الكريم (2014)، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،

مامندي، غازي (2012)، إدارة البنوك، (ط1)، اربيل، العراق: مطبعة حاج هاشم.

ماهر، أحمد(2000)، إدارة الموارد البشرية، مصر: الدار الجامعية.

مزهودة، عبد المالك (2001)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، عدد1، جامعة محمد خيضر.

مزهودة، عبد المالك (2005)، المقارنة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق ، جامعة ورقلة، الجزائر.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، (2)، الكويت.

مؤسسة تعزيز التنمية المستقلة (2010)، هل الملكية الأجنبية في التمويل الأصغر تتعارض مع التنمية المحلية؟ نجا، علي عبدالوهاب (2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

النعيمي، عدنان وآخرون (2008)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، (ط2)، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع. هندي، منير (2009)، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، مدخل حوكمة الشركات، (ط1)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

Al Manaseer, et.al. (2012), The Impact of Corporate Governonce on the Performance of Jordanian Banks, European Journal of Scientific Research, 67(3).

Baltagi, Badi (2005), Econometric Analysis of Panel Data , Ebook, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA

Beaumont, Nicholas, et.al. (2002), Do Foreign Owned Firms Manage Advanced Manufacturing Technology Better, International Journal of Operation and Production Management , 22(7), Australia , 759 – 771

Bok Baik et al.,(2010), Local Institutions Investors Information Asymmetries, and Equity Returns, Journal of Financial Economies , 97(1), 81 -106.

Charreaux Gérard, (2004), Corporate governance theories: from micro theories to national systems theories, working paper of FARGO , N° 1041202,

Chau, G., and S., Gary, (2010), Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 19, 93–109.

Cheung, Y., et. al., (2005), Ownership Concentration and Executive Compensation in Closely Held Firms: Evidence from Hong Kong, Journal of Empirical Finance, 12, 511– 532.

Clausen Fabian, et. al.,(2011), Property rights theory and the reform of artisanolans small-scale mining in developing countries, Journal of polities and law, 4(1).

Dadang Muljawan, Design for Islamic Banking Rating System an Integrated Approach, Proceedings of the 6th International Conference on Islamic Economics and Finance.

Demsetz Harold,(1967), Theory of property rights, the American economic review, 2(1).

Dicky and Fuller (1979), Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , Journal of American statistical Association, 74, 427-431.

Dicky and Fuller (1981), Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root , Econometrica, 49(4), 1057.

Freeman, et.al., (2007), Managing for Stakeholders Survival, Reputation and Success, Yale University Press New Haven & London.

Gujarati, D. and Porter, D., (2009), Basic Econometrics, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Hamilton, J. D. (2005), Time Series Analysis, Princeton University Press.

Howells, P., Bain , K. (2000), Financial Markets and Institutions, 3rd ed., Prentice Hall.

Jensen, M., Meckling, W. (1976), Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and capital structure , Journal of Financial Economics, Spring.

Jong Moo Jay & Moo Sung Kim (2014), The Effect t of Domestic and Foreign Institutional Ownership on Corporate Transparency in the Presence of Control Benefit , A thesis Simplified for The Degree of PHD, Temple University, Philadelphia.

Jordi Moreno, et al.,(2012), Bank Ownership and Efficiency in The New EU Members, Modern Economy Journal, 3(1), 68 – 72.

Joseph Nellis & David Parker,(2011), The Effect of Ownership on Bank Efficiency in Latin America, Applied Economics Journal, 41(18).

Kim, Jongwook and Mahoney, (2005), Property rights theory, transaction costs theory and agency theory: organizational economics approach to strategic management, managerial and decision economies, (26).

Koch, TW & Scott, Ms ,(2005), Bank Management, Analyzing Bank performance, 5th Ed., McGraw-Hill, New York.

Mahoney, Joseph T. (2004), Economic foundations of strategic, Sage Publications.

Mamta Chowdhury (2004), Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries:an Applicatin of Cointegratin Granger Causality, School of Economics and Finance, Working paper series, N°2004/01.

OECD (2004), Principles of Corporate Governance, OED Publications Services, France.

Phillips, P.C. and Perron, P. (1988), Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrika, 75, 335-346..

Plosser,C. and Nelson ,C (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Money Economics,10(1).

Robert Porter, (1989), Manual For Off – Site Analysis of Financial Institutions in Developing Countries – USAID.

Ruth Tacneng, (2013), The Impact of minority Foreign ownership and controlling shareholders on bank Risk and Performance: Evidence from an Emerging Economy, Managerial Finance Journal, 41(5).

Segal Ilya and Whinston Michael. D, (2012), Property rights, Handbook of organizational Economics.

Stock and Watson, (1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, Mit press national Bureau of economic research.

Sytse Douma, et.al., (2006), Foreign and Domestic ownership, Business Group and Firm performance: evidence from A large Emerging Market", Strategic Management Journal, 27(7), 632 – 657.

Wheelen, Thomas L. & Hunger, J. David (2008), Strategic Management and Business Policy, 11th Ed, Pearson International Edition, Upper Saddle River, New Jersey.

Yule, G.U., (1926), Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series, Journal of the Royal Statistical Society, 89(1).

Zaroug Osman,(2015), The Impact of Foreign ownership on commercial bank's efficiency: A case of Oman, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, ISSN 1450 – 2275 , 73(1).

Zhengning Liu, (2015), Do We Need Local Ownership Requirement For Foreign Direct Investment? Evidence From Chinese Firms, National University of Singapore, Department of Economics, AS 2-06-02.

الملاحق

ملحق رقم 1

البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام (2017) (مليون دينار)

الرقم	اسم البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	إجمالي التسهيلات
1	البنك العربي	640,8	9267	2872
2	بنك الإسكان	315	6751	3081
3	بنك المال الأردني	200	1818	899
4	البنك الأهلي الأردني	183,75	2505	1177
5	بنك القاهرة عمان	180	1998	1052
6	بنك الأردن	200	2005	1043
7	بنك الاستثمار العربي	150	1679	681
8	البنك الإسلامي الأردني	180	4100	
9	بنك الاتحاد	160	2563	1382
10	بنك ABC	110	1099	529
11	البنك التجاري الأردني	120	1171	572
12	بنك سوستيه جزال	100	1304	568
13	البنك الأردني الكويتي	100	2511	1188
14	البنك الاستثماري	100	855	447
15	بنك الأردن دبي الإسلامي	100	921	